

# الأمم المتحدة

وأزمة الدبلوماسية

المتعددة الأطراف

جونى عاصى

تعقيب

ناصر جاد الله

روجر هيكونك

الأمم المتحدة  
وأزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف

جونى عاصى

تحرير وتدقيق: وسام رفيدى

الطبعة الأولى - كانون الأول/ ديسمبر - 2004

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9950-316-25-1



معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية  
Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies

Birzeit University  
Tel: +972 2 2982939  
Fax: +972 2 2982946  
E-mail:  
Website:  
P.O.Box 14, Birzeit  
Palestine

giis@birzeit.edu  
<http://home.birzeit.edu/giis>

جامعة بيرزيت  
هاتف: +972 2 2982939  
فاكس: +972 2 2982946  
بريد الكتروني:  
صفحة الكترونية:  
ص.ب ١٤، بيرزيت  
فلسطين

تم نشر هذا الكتاب بدعم من  
الوكالة السويسرية للتتمية والتعاون

**Financial support for the IALIIS publications is contributed by  
the Swiss Agency for Development and Cooperation**

تنفيذ مؤسسة الناشر للدعاية والإعلان - رام الله

---

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها معهد  
ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية.

## هذه السلسلة

لأنه من المفترض كي يتم التوصل إلى قرارات سياسية رشيدة أن تكون عملية صنع القرار السياسي والسياسات مرتبطة بالمعرفة ومصادرها المجتمعية والأكاديمية، ولكون ذلك الارتباط يعاني من إشكاليات عديدة في الحالة الفلسطينية، مما يؤدي لأن يكون الكثير من القرارات السياسية وتلك المتعلقة بصنع السياسات إرتجالي وعشوائي، إرتأى معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية أن يباشر بمشروع طموح يحاول من خلاله الإسهام في سد الثغرة الموجودة في مجال الترابط بين صناعة القرار السياسي الفلسطيني والمعرفة. ولذلك تبني المعهد مشروع (سلسلة أوراق إستراتيجية).

يقوم المشروع على إعداد أوراق تحليلية في مجالات سياسية وحول موضوعات تتطلب صنع سياسات، وتكون لذلك موجهة بذلك الإتجاه. وعند إعداد ورقة معينة يتم الطلب من إثنين أو ثلاثة من المختصين في المجال أن يقدموا تعقيبات عليها. ومن ثم تعقد ندوة متخصصة تجمع بين سياسيين وأكاديميين ومهتمين لعرض الورقة والتعقيبات. ويتم خلالها إجراء نقاش حول الموضوع المبحوث. بعد ذلك تنشر الورقة والتعقيبات ووقائع الندوة، وما يظهر عنها من مقالات صحفية، في كتاب يُوزع للمؤثرين في صنع السياسة المتعلقة بهذا الموضوع، ويكون في متناول المهتمين والجمهور أيضا.

وبالتالي فإن هدف هذا المشروع لا ينحصر فقط بإعداد أوراق بحثية تخصصية حول موضوعات حيوية، وإنما يحاول أيضا توفير منبر حر لإجراء حوار صريح، جدي، وموضوعي حول قضايا ذات أهمية عامة وإهتمام عام، علّ ذلك يكون مفيداً وذا أثرٍ إيجابي في تكريس تقليد يربط بين المعرفة وعملية صنع القرار السياسي والسياسات في البلاد.



## المحتويات

٧	الأمم المتحدة وأزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف
٩	مقدمة
١٥	١- الأمم المتحدة في عالم مضطرب (Turbulent World)
	١.١- العلاقات ما بعد الدولية
٢٠	(Post-International Relations)
٢٣	٢.١- تغير جزئي في النظام الدولي
	٣.١- الأمم المتحدة، السيادة، والتعاون
٢٨	بين الحكومات (Intergovernmental cooperation)
٣٣	٢- أزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف
٣٤	١.٢- التحدي الأمريكي للأمم المتحدة
٤٢	٢.٢- نهاية ما بعد الحرب الباردة؟
٤٩	٣.٢- أمم متحدة صلبة (Hard UN) وأمم متحدة لينية (Soft UN)
٥٨	٣- استنتاجات
٦٥	تعقيب ناصر جاد الله
٧٤	تعقيب روجر هيوك



# الأمم المتحدة

وأزمة الدبلوماسية

المتعددة الأطراف

جون عاصي

---

\* أستاذ القانون الدولي - جامعة بيرزيت.





## مقدمة

توجه اليوم انتقادات كثيرة للامم المتحدة تشير الى اخفاقها في لعب دور فعال في ضمان السلم والامن. ففي فترة الحرب الباردة، لم تنجح الامم المتحدة في منع اندلاع مئة وخمسين صراع، اكثر من ١٢٥ صراعا منه حصل في العالم الثالث وحصدت ٢٢ مليون ضحية<sup>١</sup>. ولقد اخفقت الامم المتحدة ايضا في منطقة الشرق الاوسط، حيث اصدرت عدة قرارات لم تدخل حيز التنفيذ بتاتا، منها قرارات تخص المسألة الفلسطينية، وقرارات تخص احتلال اسرائيل لاراضي عربية سورية. وهي غير قادرة على التدخل في الشيشان لان هذه المسألة تقع في مجال المصالح الحيوية لدولة عظمى دائمة العضوية في مجلس الامن، وهي غائبة عن صراعات مثل صراع ارمينيا/ ازربيجان على منطقة ناغورنو-كاراباك الذي حصد حتى الآن ٣٥٠٠٠ ضحية وخلق مليون لاجئ، معظمهم من ازربيجان<sup>٢</sup>.

استنادا الى اجتهادات فقهاء في القانون الدولي ومختصي العلاقات الدولية، يؤكد استاذ القانون الدولي، جورج ابي صعب ان الامم المتحدة وان لم تلعب دوراً سياسياً وامنياً فعالاً، فهي تقوم بدور «شبه قضائي» او بمهمة «منح شرعية جماعية» للممارسة الدولية. هذه المهمة قامت بها الجمعية العامة من خلال «اتخاذ موقف» بالنسبة للمنازعات وللإلزامات، حيث وجدت المنظمة إمكانياتها محدودة في جهودها لحلها وفي جهودها للرد على استخدام القوة. وفي حال امتنعت المنظمة عن اتخاذ موقف تجاه صراع معين فهي تتعامل معه على مستوى آخر من

<sup>1</sup> Cited by Rosemary Righter, *Utopia Lost: The United Nations and World Order*, New York, The Twentieth Century Fund Press, 1995, pp.311

<sup>2</sup> Brenda Shaffer, 'Righting a UN wrong' *The Christian Science Monitor* 21 May 2003

خلال صياغة عامة للمعايير التي يجب تطبيقها في وضع مماثل<sup>3</sup>. هذا الدور شبه القضائي لعبته الجمعية العامة تجاه القضية الفلسطينية، هذا إذا نظرنا إلى القرارات العدة التي اصدرتها في هذا المجال. لكن هناك ايضا دور فعال للمنظمة الدولية في ترسيخ لاشريعة استخدام القوة في الممارسة الدولية (حسب القرار الاستشاري الذي اتخذ مؤخرا على يد محكمة العدل الدولية، بخصوص لاشريعة الجدار التي تنبثق من لاشريعة الاحتلال).

بالاضافة الى ذلك، تتجاهل انتقادات الامم المتحدة حقيقة ان الامم المتحدة ليست حكومة فوق-قومية «supra-national»، وإنما تنظيم تعاون بين الدول او شكل من العلاقات الدولية «inter-state relations»، كما يشير مبدأ «المساواة السيادية»، وهو مبدأ اساسي في الميثاق (مادة ٢). لا تملك الامم المتحدة استقلالية شبيهة بالدولة على الساحة الدولية، ارادتها ترتكز على ارادة الدول-الاعضاء، ومصادرها المالية هي مساهمات تقدمها الدول الاعضاء. هذا ما يذكرنا به غسان سلامة: «الامم المتحدة هي ابنة الدول، وابنة غير محبوبة. تملك وسائل مبادرة لكنها تعتبر غير مؤهلة لاستخدامها. القي عليها مسؤولية حفظ السلام، لكن عليها ان تلتزم باحترام «الصلاحية القومية» للدول الاعضاء. تتهم بانها خاملة، وغير فعالة، وحتى سلبية، لكن تمنعها من الوسائل المادية الضرورية لتنفيذ مهامها. اخطر من ذلك: القوى الكبرى تعتبرها عالمية، لكن تمنعها من الاهتمام بمسائل تخصها عن قرب، وتشكل اكثر من

<sup>3</sup> "The more the Organization found itself limited in its efforts to settle effectively the crises and disputes brought before it, and particularly in its efforts to react to the use of force, the more it tended to react 'at one remove' by 'taking a stand' on these matters, a technique adopted especially by the General Assembly. Oscar Schachter qualified this role as 'quasi-judicial'. It partakes in what Inis Claude called 'collective legitimation'. But collective legitimation is not only that: if a dispute cannot be effectively resolved, and while avoiding concretely to take a stand in casu, the dispute can be tackled 'at a second remove' by an affirmative or a general formulation of the norms which should govern such a situation" (Georges Abi-Saab, Wither the International Community' EJIL, 9 (1998) pp.248-265, pp.259/260)

غيرها تهديداً للأمن الدولي. لهذا، فإن الانتقادات التي توجه الى الامم المتحدة هي غير صادقة وتقارن بالانتقادات التي توجه احياناً للصحافة: ناتجة ليس عن تقييم موضوعي بل عن اتهام او تجريم جهاز لا يريد او لا يستطيع تحقيق اول المهام التي يلقيها عليه الاقوياء: اخفاء الترددات، التناقضات او ببساطة حقارة الحكومات<sup>4</sup>. ما حصل في رواندا هو مثال يؤكد اقوال غسان سلامة، حيث انتقدت الامم المتحدة ومن اطراف امريكية على تأخرها في اخذ اي موقف كان بإمكانه منع ما حصل من اباداة شعب وجرائم ضد الانسانية، دون الانتباه الى ان الولايات المتحدة كانت هي السبب في خمول مجلس الامن وعدم اتخاذه اي موقف تجاه ازمة رواندا<sup>5</sup>.

لكن، لا بد هنا من التذكير ان اخفاقات الامم المتحدة في المجال السياسي والامن يوازيه عمل ضخم في مجال حقوق الانسان وبالاخص في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث يرى بعض خبراء العلاقات الدولية ان الامم المتحدة تمثل نهجاً لبرالياً مختلفاً عن نهج

<sup>4</sup> “L’ONU est la fille des Etats, et une fille mal aimée. Dotée d’instruments pour agir, elle n’est pas jugée digne de les utiliser. On lui confie le maintien de la paix, mais elle doit y veiller dans le respect de la “compétence nationale” des Etats membres. On l’accuse d’être passive, inefficace, voire contre-productive, mais on la prive des moyens financiers pour remplir sa mission. Plus grave: les grandes puissances la considèrent comme universelle, mais lui interdisent de s’occuper des questions qui les concernent de près et qui, plus que d’autres, font peser une menace sur la sécurité internationale. C’est pourquoi les critiques contre l’ONU sonnent aussi faux que celles qui sont parfois adressées à la presse: elles relèvent moins d’un jugement objectif que de l’inculpation d’un organe qui ne veut pas — ou n’arrive pas à — accomplir la première des tâches que les puissants lui assignent: dissimuler les hésitations, les contradictions ou simplement la lâcheté des gouvernements.”

(Ghassan Salamé, cited by Alexandra Novosseloff, ‘La réforme des Nations Unies ; Enjeux et Perspectives’ www.stratisc.org)

<sup>5</sup> Shashi Tharoor, ‘Why America still needs the United Nations’ Foreign Affairs, vol.82 N0.5 pp.67-80 pp.76

عصبة الامم التي تأثرت بليبرالية القرن التاسع عشر، فليبرالية الامم المتحدة هي ليبرالية دولة الرفاه<sup>6</sup>. ويتجلى ذلك في عمل الامم المتحدة التي وفرت نظام حماية لحقوق الانسان، وبالذات حماية لحقوق فئات ومجموعات ضعيفة داخل المجتمع مثل النساء، الاطفال، الاقليات، الشعوب الاصلانية، واللاجئين.

لا تهدف هذه الورقة الى التركيز على اخفاقات وانجازات الامم المتحدة في مجال معين يدخل ضمن نطاق عملها (مثل حقوق الانسان، البيئة، اللاجئين، الخ...) او وصف عمل مؤسسات الامم المتحدة<sup>7</sup>، انما تطمح الى التوقف عند دينامية البيئة الدولية التي تعمل في داخلها الامم المتحدة.

لا شك ان فكرة اصلاح المنظمة الدولية تعود الى نشأة المنظمة، لكن ما لاحظناه انه منذ نهاية الثمانينيات، وبسبب وتيرة التغير السريعة التي عرفها العالم، حصلت هذه الفكرة على تأييد واسع من قبل معظم الدول، ما دفع الجمعية العامة الى اقامة فريق عمل (Ad hoc committee 1993) ليدرس مقترحات الدول - الاعضاء لإصلاح الأمم المتحدة. الوعي لحقيقة ان الوضع الجيوسياسي لم يعد ما كان عليه، دفع بالتفكير في تغيير مبنى وطرق عمل الامم المتحدة.

ما هي التغيرات البنوية والجيوسياسية التي طرأت لدرجة تتطلب اصلاح الامم المتحدة او استبدالها بمنظمة جديدة؟ هل دخلت الامم المتحدة في بيئة دولية مضطربة مع نهاية الحرب الباردة ام اننا ما زلنا مع نظام وستفاليا 1648؟ بكلمات اخرى، هل هناك تغير في

<sup>6</sup> Stephen Ryan, The United Nations and International Politics, New York, St. Martin's Press, 2000, pp.137

<sup>7</sup> يستخدم بعض الباحثين مصطلح تعددية المراكز polycentrism لوصف عمل الامم المتحدة، حيث هناك برامج ووكالات متخصصة تتمتع باستقلالية، حيث مسؤوليتها ليسوا بمساعدى السكرتير العام بل مسؤولين امام الهيئات العامة وفقا لاتفاقيات دولية، كما ان هناك تنافس بين هذه البرامج التي تعمل في نفس المجال مثل لجنة الامم المتحدة للتنمية المستدامة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة.

النظام الدولى ذاته؟ تغير فى نظام الدولة؟ تغير فى طبيعة الصراع الدولى؟ او تغير فى معايير القوة؟

من جهة اخرى، الا تشير ازمة دبلوماسية تعددية الاطراف الى ان التغير هو نسبي؟ وان السيادة القومية ما زالت تسيطر من خلال عدم الثقة بكل ما هو دولى، واستخدام «ما هو دولى» وفقاً لما يتلائم والمصالح القومية؟

فى دراسة الامم المتحدة، يمكن التركيز على الامم المتحدة ذاتها ومدى التزام مؤسساتها المختلفة بالميثاق، ويمكن الانطلاق من تحليل البيئة «الدولية»، تحليلاً للقيود التى تفرضها وللامكانيات التى توفرها هذه البيئة للامم المتحدة. التوجه الاول هو خارجى -سياسى يأخذ بعين الاعتبار التغيرات فى بيئة المنظمة الدولية وكيف تؤثر هذه التغيرات على عمل مؤسساتها، بينما التوجه الاخر هو داخلى -معياري يهتم بمسألة الشرعية. هنا، سيكون التوجه سياسى -معياري بمعنى ان الورقة ستضمن اهتماماً بتراتبية الدول بين دول كبرى ودول صغيرة، والتركيز على العنصر المعياري: «نظام غير شرعى هو نظام غير مستقر»<sup>٨</sup>.

يرتبط مفهوم النظام بوجود دول كبرى، والاعتراف بحقوقها كما كان الامر مع مؤتمر فيينا ١٨١٥، مع مجلس عصبة الامم فى فترة ما بين الحربين، وكما هو الان مع مجلس الامن للامم المتحدة. ويتضمن مفهوم النظام ايضاً معايير وقيم مثل مبدأ المساواة. لا بد من الاشارة هنا الى تراتبية اخرى بين الدول أدخلت بفضل منظمة دولية مثل الامم المتحدة، وهى دول صناعية ودول نامية.

<sup>٨</sup> النظام والعدالة هما عناصر مكونة تدخل فى تعريف كل من النظام والعدالة. تعريف النظام يتضمن اساس معياري عندما يشار على انه يعنى الاستقرار وضمن حاجيات اساسية لمجموعة معينة، كذلك العدالة وافكارنا حول ما هو الصحيح وما هو الخطأ تنبثق من ما هو موجود مسبقاً من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. المعايير الاجتماعية هي ناتج فعاليات المؤسسات الاجتماعية.

(Martti Koskeniemi, 'The Police in the Temple, Order, Justice and the UN: A dialectical view' EJIL 6(1995) pp.325-348)

الامم المتحدة هي منظمة تخضع لعلاقات القوة (power-oriented organization) لكن وبنفس الوقت هي اطار تفاوضي متعدد الاطراف له تأثير مساواتي.

هذه الدراسة ستأخذ توجه سياسي معياري من خلال اعتبارها اننا في مجتمع دولي لا يرتبط فقط بمسألة توازن القوى بل يتضمن اهداف ومعايير تحررية تهدف الى خلق «نظام عالمي» يهتم بمسألة العدالة او الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب التي تتألف منها الامم المتحدة.

لكنها سنتهم ايضا بالاطار التاريخي من خلال اعتبار التغيير الذي يميز المجتمع الدولي منذ اواخر الثمانينات هو عملية مستمرة، ومن خلال الاخذ بعين الاعتبار رؤية الاخر لهذا التغيير.

## ١- الأمم المتحدة في عالم مضطرب (Turbulent World)

إذا لم تهتم نظرية العلاقات الدولية الا قليلا في دراسة الامم المتحدة، فذلك يعود الى تأثير المدرسة الواقعية التي سيطرت على هذه النظرية في فترة الحرب الباردة. تنطلق هذه المدرسة من فكرة فوضوية العلاقات الدولية والتي تشير الى عدم وجود سلطة فوق- قومية عليا تفرض سلطتها على الدول. في العلاقات الدولية الفوضوية، تتميز الدول بالانانية وبال عقلانية، فهي تبحث دائما عن زيادة قوتها من اجل ضمان استمرارها في الوجود في نظام لا تستطيع فيه الا الاتكال على قواها الذاتية. تهتم هذه المدرسة بتوازن القوى وترى في المنظمات الدولية مجرد تعبيراً عن ذلك. اي مهتم في دراسة الامم المتحدة لا بد وان يواجه التحدي الذي تفرضه مواقف واقعيون مثل جون ميرشايمر الذي لا يرى في المنظمات الدولية الا انعكاس لتوزيع القوة في العالم. ويعتبر ان هذه المنظمات لا تقوم الا على حسابات ومصالح ذاتية للدول الكبرى ولا تملك اي تأثير مستقل على تصرفات الدول<sup>٩</sup>. وبما ان المنظمات الدولية لا تملك اي اثر مهم على تصرفات الدول، فهو يؤكد انها لا تملك اي ضمان لتوفير الاستقرار والسلم في العلاقات الدولية. تصبح المنظمات الدولية فعالة فقط في حالة شعرت الدول ان مصالحها تتحقق افضل من خلال هذه الالية. المنظمة الدولية ليست الا آلية تعاون بين الدول بل هي مجرد وسيلة بيد الدول العظمى.

في سنوات السبعينيات، وُجّهت للمدرسة الواقعية انتقادات جدية بسبب تهميشها للمنظمات الدولية في دراسة السياسة الدولية. اهم هذه الانتقادات اتت من نظرية «الاتكال المتبادل المعقد» (Complexe interdependence) لروبرت كيوهن. لا تخرج هذه النظرية عن النموذج

<sup>9</sup> John Mearsheimer, 'The false promise of international institutions' International Security winter 1994\1995 (vol.19 N0.3) pp.5-49 pp.7

الإناني والعقلاني للدولة، لكن ما يميزها عن الواقعية هو اعتبارها للمنظمات الدولية على أنها عامل مستقل وليس عامل تابع، بمعنى أنها تملك قدرة التأثير على تصرفات الدول (ركزت هذه النظرية على عملية الوحدة الأوروبية وبالأخص محكمة العدل الأوروبية التي كان لقراراتها تأثيراً على تصرفات الدول-الأعضاء). صحيح أن الدول تخلق أو تقيم مؤسسات من أجل حل المشاكل التي تواجهها، لكن في حالة أن هذه المؤسسات خرجت إلى حيز الوجود فهي، في نظر روبرت كيوهن وليزا مارتين، ستؤثر على تصرفات الدول<sup>10</sup>. وفقاً لنظرية الاتكال المتبادل، أصبحت المنظمة الدولية أكثر تعقيداً لأنها مقيدة بالعلاقات المتخطية للحدود القومية، بالأخص في مجال الإنتاج والعلاقات المالية، ولأنها تحولت إلى وسيلة للتحالفات بين أجزاء من الحكومات وبيروقراطيات الدول المختلفة. كذلك، أصبحت المنظمة ضرورية لأنها توفر معلومات، تقلل من تكلفة الاتصال بين الدول، وتحدد مجالات التعاون بينهم.

في أواخر الثمانينيات، انتهت فترة تاريخية في العلاقات الدولية، استمرت مدة أربعين عاماً، وتميزت بالصراع الأيديولوجي بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. سُمي هذا الصراع بالحرب الباردة لأن الحرب اعتبرت غير محتملة بسبب السلاح النووي، ولأن الاختلافات الأيديولوجية جعلت من الصعب اتفاق القوتين. اعتبر هذا الصراع أيضاً وبحكم مركزيته في العلاقات الدولية أداة ابستمولوجية لفهم النظام الدولي. فانطلاقاً من هذا الصراع، فسر مختصو العلاقات الدولية مجمل التطورات في العلاقات الدولية، بما في ذلك عمل ومؤسسات الأمم المتحدة.

الحرب الباردة كصراع أيديولوجي انتهت بتحول أيديولوجي للقيادة السوفييتية. أخذ هذا التحول شكل «الفكر الجديد» الذي عبر عنه ميخائيل غورباتشوف (١٩٨٥-١٩٩١)، آخر سكرتير عام للحزب الشيوعي السوفييتي، في الكونغرس السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي. وقد تضمن هذا الفكر، الذي تمحور حول العلاقات الخارجية، النقطتين التاليتين:

<sup>10</sup> Robert Keohane and Lisa Martin, 'The Promise of Institutional Theory' International Security vol.20 No.1 (summer 1995) pp.39-51



## ١- مفهوم ما بعد كلوزيفستش للحرب (Post-Clausewitzian conception of War)

لقد اعتقد ميخائيل غورباتشوف ان الحرب الباردة لا يمكن ان تشكل وسيلة لتحقيق اهداف عسكرية واقتصادية، وان السلاح النووي اصبح سلاحا لااخلاقيا وجب التخلص منه. توصل الزعيم السوفييتي السابق الى القناعة بان السلام دام بين الشرق والغرب، ليس بسبب السلاح النووي كما يدعي الغربيون لكن رغم وجوده. وان نهج نيكييتا خروتشوف بخصوص «التعايش السلمي» لم يعد شكلا من اشكال الصراع الطبقي، لان الاولوية هي الان للمصالح الانسانية وليس للمصالح الطبقية. السلاح النووي بنظر ميخائيل غورباتشوف هو بذاته حد موضوعي للصراع الطبقي على الساحة الدولية، اذا اخذنا بعين الاعتبار التهديد الذي يمثله. لقد ركزت القيادة السوفيتية برئاسة ميخائيل غورباتشوف على «الاتكال المتبادل» وعلى فكرة ان فناء الانسانية لم يعد امرا مستبعدا لتحث على تغيير في السياسة الدولية. ان عولمة الاقتصاد، التبادل التقني والعلمي، خطر الحرب النووية، تلوث البيئة، وشحة المصادر الاولوية، تتطلب كلها ضرورة التخلي عن انماط فكرية قديمة كالفكرة القائلة ان الحرب هي استمرارية السياسة بشكل اخر (Clausewitz) وان الامن يمكن تحقيقه من خلال الاداة العسكرية.

## ٢- مفهوم شامل للمسألة الأمنية

مع استحالة الحرب هناك ضرورة لتعريف المسألة الامنية من جديد. في خطابه في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي اعلن ميخائيل غورباتشوف ان ضمان الامن ما زال مهمة أساسية لكن تحقيقه يتم بالوسائل السياسية. لا يمكن الارتكاز على استراتيجيات مثل الردع التي تقوم على التوازن النووي لان ذلك قد لا يستمر. هو يقترح مفهوماً واسعاً للأمن يشمل كل المجالات العسكرية، السياسية، الاقتصادية، ويضيف اليها ايضا المجالات البيئية والانسانية. الفكر الجديد لميخائيل غورباتشوف يُطرح كفكر يحمل رؤية شاملة للنظام العالمي. ومن هنا الدعوة الى توحيد الجهود لحل المشاكل العامة

للانسانية. المصطلح الاساسي في الفكر الجديد كان «الامن الجماعي» والذي يعني نظاماً يشمل كل الدول ويمتد الى كل المجالات<sup>11</sup>.

ساهمت الافكار الجديدة للقيادة السوفييتية في بعث جديد بالنسبة للدبلوماسية المتعددة الاطراف ولللامم المتحدة كاهم وسيلة للعمل الدولي. منذ عام ١٩٨٧، بدأت الدول العظمى في مجلس الامن التنسيق فيما بينها لحل بعض الازمات الدولية مثل حرب ايران-العراق. فسح هذا التنسيق المجال امام السكرتير العام Perez De Cuellar الى لعب دور الوسيط بين ممثلي الدولتين اللتين توصلتا الى اتفاق وقف اطلاق النار في عام ١٩٨٨. قضية اخرى مهمة لدور الامم المتحدة هي قضية ناميبيا، حيث تم الاتفاق على ان تسحب كوبا قواتها من انغولا وان تسحب جنوب افريقيا قواتها من ناميبيا، وتتعاون كل من جنوب افريقيا وانغولا مع السكرتير العام من اجل ضمان استقلال ناميبيا. لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٨٨) نشرت الامم المتحدة قوة لحفظ السلام مكونة من ٨٠٠٠ رجل من مهامها ليس فقط الاشراف على الهدنة او وقف اطلاق النار، إنما أيضا القيام بمهام شرطية، القيام بالإشراف على نزع اسلحة المليشيات، والاشراف على الانتخابات. ولا بد من التأكيد هنا ان هذه المهمة احدثت تغييراً في مفهوم عمليات حفظ السلام حيث انها لم تعد تقتصر على مراقبة وقف اطلاق النار. نجحت الامم المتحدة ايضا في كامبوديا، اذ مع اتفاق باريس ١٩٩١ تم انهاء الحرب الأهلية، واستناداً على قرار مجلس الامن ٧١٨ (١٩٩١) قام السكرتير العام بوضع خطة تشمل عودة اللاجئين واقامة انتخابات حرة.

في نظر مختصي الامم المتحدة مثل ستيفان ريان، تُعد هذه الفترة ١٩٨٨-١٩٩١ فترة ذهبية في تاريخ الامم المتحدة. تبعها نوع من التشاؤم تجاه تطور النظام الدولي وتجاه قدرة الامم المتحدة على التعامل مع هذا التطور، من خلال مبنائها وطرق عملها. انعكس هذا التشاؤم في اجتهادات نظرية لمجموعة من المختصين، عد البعض منهم ان نهاية الحرب الباردة تعني نهاية نظام الدولة او نظام وستفاليا، نسبة الى

<sup>11</sup> l'Humanite 08 fevrier 1986

اتفاقية وستفاليا ١٦٤٨، والبعض الآخر رأى فيها «فقدان المعنى» بمعنى نهاية الايديولوجيات الكبرى (الليبرالية والاشتراكية) التي تتضمن مشاريع خلاص ونظم بديلة، والتي تعود جذورها الى فترة التنوير في القرن الثامن عشر الاوروبي. لكن كل المختصين استخدموا مصطلح الاضطراب (chaos) لوصف فترة «ما بعد الحرب الباردة» وذلك للإشارة الى انعدام صراع رئيسي مثل الصراع الايديولوجي بين الشرق والغرب الذي شكل مرجعية للصراعات الاخرى في فترة الحرب الباردة، وأيضاً للإشارة إلى تراجع دور الدولة التي لم تعد تحتكر استخدام العنف والقوة (خصخصة الحرب من خلال بروز لاعبين ليسوا بدول).

عد هؤلاء أن التغير الذي حدث مع نهاية الحرب الباردة جذري لدرجة التخلي عن نموذج العقلانية والانانية للدولة. في نظرهم، لا يكفي التأكيد على وجود علاقات متخطية للحدود القومية بجانب العلاقات الدولية، انما وجب تغيير براديجم لان الدولة لن تعد تمثل اللاعب الرئيسي في العلاقات «الدولية». في نظر James N. Rosenau<sup>12</sup>، صاحب نظرية «العالم المضطرب»، دخل النظام الدولي في حالة من الانقسام التاريخي (bifurcation) حيث بالاضافة الى نظام الدولة والعلاقات الدولية هناك نظام متعدد المراكز ولامركزي، ويتمتع بدور فعال على الساحة الدولية. التجديد الذي اتى به جيمس روزنو هو التركيز على الافراد واللاعبين غير الدول على الساحة الدولية (free sovereignty)، والإشارة إلى تفكك التضامن الذي يرتكز على الانتماء للدولة، كما لم يعد التنافس بين الدول يخضع لهيمنة العامل السياسي والعسكري.

سأتعرض هنا بتوسع للجدل حول طبيعة التغير الذي حصل في نهاية الثمانينات: هل هو تغير كلي للنظام الدولي ام هو تغير جزئي في النظام الدولي؟ هل هناك تراجع في هيمنة العامل السياسي؟ وما ابعاد ذلك على دور الامم المتحدة في السياسة الدولية؟

<sup>12</sup> James Rosenau, 'the adaptation of the UN to a Turbulent World' in Ramesh Thakur, The UN at Fifty: Retrospect and Prospect, University of Otago Press, Dunedin, 1996, pp.229-240

## ١.١- العلاقات ما بعد الدولية

في هذه الفقرة ساتناول فكرة تغير كلي للنظام الدولي على ثلاثة مستويات: ازمة السيادة او النموذج الغربي للدولة، تغير في طبيعة الصراع الدولي، واخيرا تغير في عناصر ومعايير القوة على الساحة الدولية.

### ١- أزمة في السيادة القومية وفي النموذج الغربي للدولة

الموقف هنا يتمثل في اعتبار العولمة سبب في ازمة السيادة والتي تشير الى عدم قدرة الدولة على تنظيم الحياة الاجتماعية. من انصار هذا الموقف جيمس روزنو الذي يركز على الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية للعولمة والتي تتميز باتكال متبادل يزداد عمقا يوما بعد يوم بين الشعوب والمجتمعات والافراد. لم يعد هناك اقتصاد قومي وانما اقتصاد معلوم، لم تعد للحكومات اية سيطرة عليه. وقد ادى انتقال الافكار والايديولوجيات السريع بسبب الثورة المعلوماتية والاعلام الى ضعف قدرة الحكومات على المستوى القومي، فحتى والدولة ما زالت تحتكر العنف لم يعد باستطاعتها التعامل مع مشاكل ثقافية، اجتماعية، واقتصادية.

كذلك، زكي لايدي<sup>13</sup> يعتقد أن العولمة تغتال العالمية. العولمة هي ظاهرة تقرب المجتمعات من بعضها البعض (ان تصبح جميعها مجتمعات استهلاكية)، لكن تشير ايضا الى حالة من التشرذم والانطواء على الذات عند مجموعات اثنية وقومية (معنى محلي). بينما العالمية تشير الى النزعة الانسانية التي ميزت فكر فترة التنوير في اوربا القرن الثامن عشر(معنى عالمي). في نظره، نهاية الحرب الباردة تعني نهاية عالمية النموذج الغربي(الليبرالي او الاشتراكي). ان ما حصل برأيه هو اجتماع بين حدث تاريخي، انهيار الحرب الباردة، وعملية مستمرة منذ فترة طويلة، العولمة، الشيء الذي ادى الى هذا

<sup>13</sup> Zaki Laïdi ; Un monde privé de sens, Paris , Fayard, 1994

الزمن المعولم (Temps Mondial) الذي يفتقد فيه العالم الى مركز(الغرب) والى معنى عام او غاية (الايدولوجيات الليبرالية والاشتراكية). لم تعد تتجسد الحداثة بالمبادئ الغربية وفقدت الدولة احتكار السلطة والشرعية.

### ب- الصراع على السيادة والصراع على الشرعية

فكرة تغيير كلي للنظام الدولي تتواجد ايضا في اجتهادات تعتقد أن الصراع الدولي ما بعد الحرب الباردة يشبه تماما الصراعات في العصور الوسطى. ففي نظر فيليب ديلماس<sup>14</sup> هناك نوعين من الصراع: الصراع على السيادة والصراع على الشرعية. الصراع الاول هو تقليدي وهدفه الاحتلال والتوسع بمعنى رغبة دولة ما في الحصول على ميزات السيادة عند دولة اخرى: الاقليم، السكان، والثروات (حرب الكويت كانت نموذجاً لهذا الصراع). الصراع الثاني هو صراع يعكس عدم قدرة سكان في دولة ما الاستمرار في العيش المشترك او تحت سلطة واحدة مثل حرب البوسنة. في نظره، هناك لحظة انفصام تاريخية بعدها تطورت الصراعات الشرعية على الساحة الدولية. لم تعد الدولة في عدة مناطق من العالم تجسد المعنى المشترك للمواطنين كما حصل في السودان، رواندا، ازربيجان، افغانستان، البوسنة، سيرى لانكا. هذا الصراع يتميز بانه صراع شامل يهدف الى تدمير الاخر وليس فقط التأثير على قرار الاخر. في هذا الصراع، الاخرون هم جهنم، اي انه ناتج عن خوف من الاخر وليس عن حسابات قوة.

### ج- تغيير في عناصر ومعايير القوة

ان العولمة الاقتصادية، المالية، السياسية، والثقافية التي اصبحت الطابع المميز للعلاقات في نهاية هذا القرن (بالاخص تحت تأثير التقدم العلمي والتقني في مجال الاتصال)، وايضا بسبب تفكك الاطار ثنائي

<sup>14</sup> Philippe Delmas, le bel avenir de la guerre, Paris, Gallimard, 1995, pp.9/11

القطبية (الذي ادى الى «انفلات» العلاقات الدولية)، اثرا على العلاقات بين الدول وعلى معايير وعناصر القوة الدولية. ففي فترة «الاتكال المتبادل المعقد»، ما زالت القوة هي قدرة التأثير على تصرفات الاخرين او القدرة على حل مشكلة معينة، لكن طبيعة القوة قد تغيرت بشكل راديكالي. من جهة، انحلت هذه القوة بسبب تكاثر عدد اللاعبين وازدياد عدد المسائل التي اصبحت تدخل في نطاق السياسة الخارجية، ومن جهة اخرى، تنوعت وسائل هذه القوة حيث اصبحت الصعاب الاستمرار باعتبار القوة بانها القوة العسكرية. تشهد القوة الدولية اليوم اعادة تنظيم للعناصر التي تكونها حيث اصبحت العناصر الاقتصادية في طريقه لاستبدال العنصر العسكري<sup>15</sup>.

يعتقد البعض أن الاقتصاد العالمي هو اقتصاد يرتكز على التنافس بين ثلاثة اقطاب رئيسية شمال امريكا (الولايات المتحدة، كندا، والمكسيك)، اوروبا، وشرق اسيا. وهذه الاقطاب تستبعد الخروج للحرب ضد بعضها البعض، فهي تقبل الاسس المشتركة للنظام الاقتصادي والمالي (كما نرى ذلك في المجموعة الثمانية (G7/G8)).

ما ذكر سابقا يؤكد على تراجع في سيادة الدولة لصالح العلاقات المتخطية للحدود القومية (والتي تخص علاقات بين اتحادات عمالية وصناعية وجمعيات حقوق انسان واطراف اخرى من المجتمع المدني)، وعلى تغير جوهري في طبيعة الصراع الدولي، وعلى اعادة تعريف القوة الدولية من خلال تهميش القوة العسكرية. مقابل هذه الرؤية التي تؤكد ان التغير التاريخي الذي حدث في اواخر الثمانينات هو راديكالي، هناك رؤية تعبر عن موقف اكثر حذرا وتعتقد أن التغير هو جزئي.

<sup>15</sup> Bernard Esambert, “ De la guerre économique “ Révue française de Géoeconomie ; N0.3, Automne 1997 pp. 55-72

## ٢.١- تغيير جزئي في النظام الدولي

الموقف هنا هو كالتالي: العولمة ليست بظاهرة جديدة، حتى انها تزامنت مع توسع الدولة القومية، وان نظام الدولة ما زال يتمتع بقدره على التعاطي مع المشاكل الاجتماعية التي تنتج عن تطور في نمط الانتاج. بالنسبة للتغير في طبيعة الصراع الدولي، فهو ناتج ليس عن عطب الدولة او عن لا شرعية الدولة كنموذج غربي (اذا اخذنا بعين الاعتبار اطروحة زكي لايدي)، بل عن ضعف الدولة التي لم تنجح بان تترسخ في مناطق معينة، بالاخص في العالم الثالث. وبالنسبة للتغير في معايير القوة، فان القوة العسكرية ما زالت مهمة.

### ١- القوة الدولية تجمع القوة الاقتصادية والعسكرية

بالنسبة للتغير في معايير القوة لا بد ان نذكر ان ريموند ارون قد اشار الى ان عوامل القوة تتغير من قرن الى اخر وان معيار القوة هو دائما تقريبي او تخميني. لكن يجب عدم المبالغة في اهمية العنصر الاقتصادي. ففي نظر Regis Debray، «لا شك ان القوة الدولية هي في مرحلة اعادة تعريف، فلقد سيطر العنصر العسكري في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويظهر ان العنصر الاقتصادي اخذ الان اولوية (...) حيث ان العناصر العسكرية للقوة الاوروبية اصبحت ثانوية بالنسبة للعناصر الاقتصادية (...). نحن نتجه، كما في حالة اليابان، الى موازنة بين المستوى المدني والمستوى العسكري للقوة الدولية وليس لمحي العنصر العسكري. فالجمع بين المستويين هو الذي يعطي الموقف القوي. لاحظ المستشار الالمانى Schmidt ان هناك ثلاث قوى اقتصادية في العالم: الولايات المتحدة، اوربا واليابان، وثلاث قوى عسكرية: الاتحاد السوفييتي، الصين، والولايات المتحدة. واشنطن هي العاصمة الوحيدة التي يلتقي بها المستويين للقوة الدولية. لهذا ما زالت تملك القرار الدولي وتحافظ عليه منذ مدة طويلة. لم يعد السيف محور العالم كما كان ذلك في فترة الجنرال ديغول. لكن ما زال السيف هو الذي يقرر في حالة ازمة حادة. في الداخل كما في الخارج...

وعلاقات القوة العسكرية تؤثر بشكل اكثر حسما على العلاقات الدولية السياسية في حالة ازمة»<sup>16</sup>.

يحافظ العنصر العسكري على اهميته حتى عند بعض انصار نهاية نظام وستفاليا. فماري كلود سموتس تؤكد ان «القوة العسكرية لم تصبح بالية وان» اللعبة الاستراتيجية-الدبلوماسية لم تلغى بحركة يد. من وقت لآخر، تذكرنا الاحداث ان الإرهاصات التقليدية للسياسة الخارجية لم تختفي. الاستمرار في البقاء، الامن، المصادر، التحكم بمصيره، وتوازنات القوة واهدافها التقليدية ما زالت موجودة. حرب الخليج، التجارب النووية للهند ولباكستان، الصراعات في البلقان، العلاقات الاسرائيلية-العربية، (...): الحرب او السلم ليست مسألة اختيار تخص فترة زمنية ولت، والدبلوماسية لها دائما دور مهم في تبني سيناريو واستثناء سيناريو اخر. في مستوى السياسة «الكبرى» حيث المسائل التي تطرح هي مسائل امنية تخص اقامة تحالف او تعريف الاولويات، تدرس هذه المسائل على يد عدد قليل من الافراد ويتم معالجتها بشكل مركزي في اعلى المستويات السياسية. الهيئة المرتبطة بوظيفة وزير الخارجية تركز على اهمية المجالات التي تخوضها لاستمرار الدولة في البقاء، لرفاه سكانها، ولاستمرار العمل العام للنظام الدولي»<sup>17</sup>.

### ب-الصراع الدولي يعود الى ضعف الدولة

بالنسبة لطبيعة الصراع الدولي ما بعد الحرب الباردة، يجب ان نميز بين المركز والمحيط. في المركز، الحرب بين الدول الصناعية تميل الى الاختفاء، فبعد عام ١٩٤٥ لا نجد صراعات بين الدول العظمى، بينما ما زالت الحرب موجودة بين دول متوسطة القوة او ضعيفة مثل مصر، اسرائيل، العراق، ايران الخ...

<sup>16</sup> Regis Debray, Tous Azimuts, Odile Jacob 1989 pp.22-23

<sup>17</sup> Marie Claude Smouts, 'Que reste-t-il de la politique etrangere' Pouvoirs n0.88 1999 pp.5-15



فى المحيط، هناك تفجر للصراعات الداخلية والعرقية ويعود ذلك الى فشل «الدولة». هذا ما يعبر عنه Kalevi J. Holsti الذى يدافع عن استمرار نظام وستفاليا<sup>18</sup>. يشدد هذا الكاتب على دور «الدولة الضعيفة» فى عدم الاستقرار فى فترة ما بعد الحرب الباردة. يوجد فرق فى مفاهيم الدولة والحكومة بين دول المركز ودول المحيط. ففي المحيط، وفى حالة الدولة الضعيفة، نرى ظاهرة جديدة حيث تصبح الدولة عبارة عن شركة خاصة، يرتكز الحكم فيها على سلطة تقليدية، على الموافقة، او على تقديم خدمات، بل على قدرة الحاكم على التحكم بامكانية الوصول الى المصادر، قدرته على اقامة علاقات عمل مع شركات اجنبية، واقامة قوة مرتزقة مخصصة للسلطة. الدولة كمجال للسلطة العامة لم تعد قائمة واستبدلت بشبكة من العلاقات ذات المصالح الخاصة والانتماءات الشخصية. يعتقد الكاتب أن السيادة القومية فى المحيط لم تتغلب على نماذج لتصرفات معينة. من هنا العودة الى العصور الوسطى (new mediaevalism). مفهوم الدولة بمعنى مؤسسات سياسية تتواجد على بعد متساو من جميع المواطنين، مهما كان العرق، الدين، او الاثنية، التى ينتمون اليها، لم تنجح فى المحيط.

### ج-العولمة ليست ظاهرة جديدة

اما بالنسبة لتراجع الدولة القومية، فىرى ميخائيل مان ان العولمة لا تؤدي بكل الحالات وبكل الدول الى نفس النتيجة. فى نظره، هناك عدم

<sup>18</sup> 'But from a historical perspective, sovereignty has provided more security, protected more diversity (particularly religious), and constructed a context for more human progress and improvement than any other political principle or arrangement' (...) 'The great wars in Europe were not, however, the result of the sovereignty game. They were, rather, the result of those who attempted to create orders or systems based on alternative principles.' (...) 'The Westphalian system has provided a great degree of order. If played according to its essential rules, it has also provided political emancipation, national freedom, and a context within which economic, scientific, and technological progress with no historical precedent has taken place' (K.J Holsti, 'The coming chaos? Armed conflict in the world's periphery' in T.V Paul and John A. Hall, *ibid*, pp.283-310 pp.285)

معرفة لتاريخ تطور الدولة القومية في الشمال (اوروبا)، اذ ترافق توسع العلاقات الدولية دائما بتوسع علاقات متخطية للحدود القومية، بالاحص في المجال الاقتصادي، الصناعي، وفي المجال الايديولوجي مع الاشتراكية والبرالية. تعززت العلاقات الدولية على حساب العلاقات المحلية وليس على حساب العلاقات المتخطية للحدود القومية<sup>19</sup>. ويؤكد ايضا ان هناك مبالغة في قدرة الدولة القومية السيطرة على فضاءها الداخلي، لهذا فهو يعتبرها «الدولة القومية المتواضعة» التي ابقت الرأسمالية (الملكية الخاصة) والاخلاقيات (فصل الدين عن الدولة) خارج سيطرتها، هذا وبنفس الوقت الذي عرفت فيه الدولة القومية توسعاً خارجياً.

يعترف هذا الكاتب بالتهديدات التي تمثلها العولمة للدولة القومية ويصنفها على النحو التالي: تهديد اقتصادي مع تحول الرأسمالية، تهديد بيئي، تهديد يخص الهوية الجماعية، وتهديد جيوسياسي. بالنسبة للتهديد الاول فهو يرى ان التحول في النظام الاقتصادي الرأسمالي يعود الى سنوات الاربعين لكنه يشكك في تأثيره اذ ما زال هناك ٨٠٪ من الانتاج العالمي يوجه للسوق الداخلي. وحتى في المجال المالي الذي يعد من اكثر المجالات المعولمة فاننا نلمس استمرار ثنائية القومية والمتخط للقومية. نقطة اخرى هي ان العلاقات الاقتصادية المتخطية للحدود القومية هي علاقة بين ثلاثة مناطق اوروبا شمال امريكا وشرق اسيا. هذه المناطق تشمل على ٨٥٪ من التجارة الدولية وعلى اكثر من ٩٠٪ من الانتاج في القطاعات المتقدمة مثل الالكترونيكا. هذا يعني ان الرأسمالية تركز على جغرافية اقتصادية يسيطر فيها اقتصاد الدول القومية المتقدمة. كما يرى الكاتب ان هناك تفاوت في العلاقة بين الدول

<sup>19</sup> 'Thus the past saw the rise of transnational capitalism and cultural identities alongside the rise of the nation-state and its inter-national system. They have always possessed a complex combination of relative autonomy and symbiotic inter-dependence' (Michael Mann, 'Has globalization ended the rise and the rise of the nation-state' in T.V Paul and John A.Hall, 1999, International order and the future of world politics, Cambridge University Press, pp.237-260 pp.241)

القومية في هذه المناطق، ففي شمال امريكا هناك سيطرة للولايات المتحدة في اتحادها الاقتصادي مع كندا والمكسيك. وهناك سيطرة للاقتصاد الياباني في منطقة شرق اسيا. بينما تمثل اوروبا حالة مميزة على المستوى السياسي حيث تعرف دولها تراجع ملحوظ في استقلاليتها وسيادتها. بالنسبة للتهديد الثاني والثالث، هناك زيادة في الوعي تجاه مشاكل البيئة مثل التلوث والتصحر وشحة المصادر المائية وينعكس ذلك من خلال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. في نظره، فكرة مجتمع مدني عالمي هي فكرة اشتراكية لكن هناك تزايد في عدد هذه المنظمات وفي كثافة عملها. في نظره، مشاكل البيئة تشجع شبكة علاقات محلية ومخططة للحدود القومية وشبكة علاقات دولية على شكل «جغرافية لينة» soft geopolitics. السياسة الاثنية تقود الى تفكيك الدولة-القومية لكن بسبب فشل الدول الاشتراكية والمتعددة القوميات فهي ستطرح بديل اخر لدولة-قومية اصيلة. بالنسبة للتهديد الاخير فان بروز نزعة لاعسكرية في اوروبا وتراجع الدولة-القومية فيها لا يعنى ان هذا سيكون في كل مناطق العالم.

الجدل حول راديكالية التغيير في العلاقات الدولية ما بعد الحرب الباردة يقود الى تبني موقف ان التغيير هو نسبي. ويدعم ذلك ايضا حقيقة انه لا يمكن تجاهل الدولة القومية كمؤسسة للتضامن الاجتماعي، اي انها ما زالت ضرورية بسبب قدرتها على التعاطي مع المسألة الاجتماعية. في كتاب له حول العولمة والسيادة، اشار المختص السويسري، Pierre<sup>20</sup> de Senarclens، الى ان نتائج العولمة الاجتماعية لا تتضمن فقط تبعية الدول الفقيرة الى دول المركز بل تقلص في هامش عمل الدولة ما يمس بقدرتها في حل المشاكل الاجتماعية. لكن من جهة اخرى اكد على اعادة بناء النظام الدولي انطلاقا من وسيلتين: التعاون الدولي والسيادة. في نظره، الاتكال المتبادل العميق بين الدول والمجتمعات خلق مجالات تعاون اكثر بين الدول. هذا التعاون يقلل من استقلالية الدولة لكن

<sup>20</sup> Pierre de Senarclens, Mondialisation, Souverainete, et Theories des relations internationales, Paris Armand Colin 1998

وبنفس الوقت يفسح مجال اوسع لممارسة السيادة. السيادة بمعنى الاستقلالية تراجعت لكن مجالات ممارسة السيادة زادت، فاذا كانت الحرب في الماضي هي مجال التعبير عن السيادة، تمثل العلاقات التجارية والاقتصادية اليوم مجالات اخرى لممارسة السيادة. العولمة في ظل انعدام حكومة فوق-قومية تعزز من شرعية السيادة القومية التي ما زالت تتمتع بشعبية كبيرة وتسيطر في الانتماء والتمثيل السياسي.

### ٣.١- الأمم المتحدة، السيادة، والتعاون بين الحكومات

بعد أن تطرقت الى الجدل حول التغيير البنيوي في النظام الدولي من خلال ثلاثة مستويات: ازمة السيادة، الصراع الدولي، وعناصر القوة الدولية، ساحاول في هذه الفقرة التحقق من اثار هذا التغيير على عمل ومؤسسات الامم المتحدة.

لقد نجحت الامم المتحدة في التأقلم مع تغييرات مهمة على الساحة الدولية خلال فترة الاربعين عاما من الحرب الباردة. وحققت ذلك من خلال تفسير واسع للميثاق سمح بتبني مشاريع جديدة لم يكن يتوقعها مصممو الميثاق في عام ١٩٤٥. ويمكن ان نرى ان الامم المتحدة ما بعد الحرب الباردة تحاول التعاطي مع الصراعات الداخلية التي تعود الى ضعف الدولة من خلال تغيير مفاهيمي يتضمن مصطلح «الامن الانساني» وحق «التدخل الانساني». الامم المتحدة لم تتدخل في سنوات الستينات في صراعات داخلية مثل اقليم Katanga في الكونغو، واقليم Biafra في نيجيريا، وذلك احتراماً لمبدأ الوحدة الاقليمية التي اكدت عليه مادة ٢ فقرة ٧ من الميثاق حيث تمنع الامم المتحدة من التدخل في الامور الداخلية للدولة حتى وان ارتكبت ايشع الجرائم. الامم المتحدة ما بعد الحرب الباردة تدخلت في عدة صراعات داخلية مثل البوسنة، الصومال، كامبوديا، مستندة على تفسير واسع للمادة ٢٤ من الميثاق التي تخول مجلس الامن التحقيق في اي وضع او صراع قد يقود الى احتكاك او خلاف دولي. ومن هنا فكرة «الامن الانساني» التي تشير الى تهديدات ذات طابع غير عسكري.

بالإضافة الى فكرة الامن الانساني، تم تطوير حق «التدخل الانساني» على يد الجمعية الفرنسية «اطباء بلا حدود» والتي تلقت دعماً من الحكومة الفرنسية التي قامت بجهود دبلوماسية هدفت الى ترجمة قانونية وسياسية لمطلب اخلاقي الا وهو التدخل من اجل انقاذ ضحايا جوع، مرض، او صراع. النتيجة كانت ان تتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار ١٣١١\٤٣ الذي يعترف بحق المنظمات غير الحكومية التدخل والوصول الى ضحايا كوارث طبيعية واوضاع طوارئ. تبع هذا القرار قرار اخر بمبادرة سوفيتية في عام ١٩٩٠\٤٥ الذي يوفر امكانية وصول المساعدات الانسانية الى الضحايا. شكل هذين القرارين مرحلة تحضير للقرار ١٩٩١\٦٨٨ لمجلس الامن بخصوص تقديم مساعدات انسانية الى اكراد شمال العراق. ووجهت انتقادات لعملية تنفيذ التدخل الانساني في حالة تجاوز الفصل السادس وفرض عقوبات الى الفصل السابع واستخدام القوة لايقاف نتائج وخيمة لسياسة داخلية.

مثال حق التدخل الانساني والتعاون بين جمعية اطباء بلا حدود والحكومة الفرنسية يثبت ان الامم المتحدة حتى وان كانت منظمة تعاون بين الدول وترتكز على الدولة-القومية، تستطيع ان تفسح المجال امام تعاون بين الدول وبين المنظمات غير الحكومية. هذه المنظمات غير الحكومية تمثل كما يعترف ميخائيل مان المجتمع المدني العالمي وترتكز على شرعية قد تتنافس مع شرعية الدولة القومية لكنها ايضا قد تكون مكملتها. ظهر ذلك جليا في سنوات التسعينيات حيث عقدت عدة اجتماعات جمعت الدول والمنظمات غير الحكومية مثل مؤتمر البيئة والتنمية (١٩٩٢)، مؤتمر حقوق الانسان (١٩٩٣)، مؤتمر السكان والتنمية (١٩٩٤)، مؤتمر تخطيط المدن (١٩٩٦) الخ...

لكن العولمة بهذا المعنى ليست مصطلحا جديدا والدليل على ذلك ان الامم المتحدة كانت المنظمة السياسية الوحيدة التي تعاطت مع مشاكل عالمية مثل البيئة وحصل ذلك في السويد في عام ١٩٧٢. كذلك في ظل تكون هذا المجتمع المدني العالمي، ما زال الحصول على دولة طموح كل شعب وصل الى درجة معينة من الوعي القومي

(الفلسطينيون والشيشان)، وما زالت الدولة-القومية وسيلة لازدهار مادي ومعنوي لسكانها، لكن هذه المرة مع اعادة تعريف للمصلحة القومية يتلائم مع الاتكال المتبادل الذي اصبح مصدراً مهماً لهذا الازدهار المادي والمعنوي.

العولمة تشير بالاساس الى الجانب الاقتصادي، الى ظاهرة تعمل على تعميق اللامساواة الموجودة بين الدول والمجتمعات. وقد خلقت العولمة الاقتصادية تغيرات جذرية دون وجود اطار سياسي اجتماعي مساواتي يستطيع توجيه تطور القوى الاقتصادية. فالامم المتحدة لم تعد اطاراً لعملية اتخاذ القرار الاقتصادي الدولي، حيث هُشمت اهم مؤسساتها في هذا المجال، «مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية» UNCTAD (اسست في عام ١٩٦٤).

شكل هذا المؤتمر اطاراً تفاوضياً تعددي الأطراف بين الدول الغنية والدول الفقيرة لفترة طويلة، وسمح للدول الفقيرة ان تسمع صوتها وان تؤثر في القرار السياسي الدولي. بفضل هذه المؤسسة ومجموعة ٧٧ التي جمعت الدول الفقيرة اصبحت مسألة التنمية مسألة رئيسية حيث اصدرت الجمعية العامة عدة قرارات بخصوصها مثل قرار ٢٥٤٢ (xxiv)) اعلان حول التقدم الاجتماعي والتنمية.

في سنوات التسعينيات، عرفت هذه المؤسسة، تراجعاً في قدرتها في التأثير على القرار الاقتصادي الدولي والذي اصبح يؤخذ اليوم بسبب العولمة في اطر مثل المجموعة السباعية او منظمة التجارة العالمية. الرؤية المسيطرة في هذه الاطر تفتقد لاي اهتمام بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب، وتعتبر ان القيمة العليا تتمثل في البحث اللامتناهي عن رأس المال وعدم التدخل في قوى السوق. بالطبع، ابقاء الامم المتحدة خارج عملية اتخاذ القرار الاقتصادي على الساحة الدولية يساهم في تهميش مطالب تخص البطالة والفقير والمجاعة. هنا تظهر اهمية «الجغرافية اللينة» على حد قول ميخائيل مان والتي تتطلب تكثيف التعاون بين المجتمع المدني العالمي (اتحادات عمال، اتحادات صناعية وجمعيات حقوق انسان الخ...) والامم المتحدة من

اجل مراقبة وضبط قوى السوق وفقا لمعايير «نظام عالمي» (مسألة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي).

هذا التعاون مرتبط بتعاون فعال من قبل الحكومات والدول. من هنا ضرورة اعادة بناء النظام الدولي بواسطة السيادة والتعاون بين الحكومات كما يقترح الخبير السويدي للامم المتحدة Brian Urquhart وياتفاق مع بيير دي سيناركليس. وهو يقول في هذا الشأن ما يلي « (...) من الممكن ان الحاجة الواضحة للعمل الدولي من اجل تنظيم نتائج العولمة الاقتصادية على مستقبل الحياة على الارض قد تزيد فعليا من تأثير الحكومات. هل ستكون هذه النتائج ايجابية؟ سيكون للحكومات، ومن خلال عملها في المنظمات الدولية، دوراً مهماً لتلعبه هنا. هناك عدة مجالات غير حقوق الانسان مثل تغير الطقس وارتفاع حرارة الكرة الأرضية، صيانة المحيطات- بما في ذلك وفرة السمك، توفير في مصادر المياه ومشاكل الدول-الجزر، او الحملة ضد التصحر او ضد الالغام، يظهر فيها تعاون الحكومات كعامل اساسي جدا للنجاح»<sup>21</sup>.

الخبير السويدي الذي عمل في الامم المتحدة لفترة طويلة يلفت انتباهنا الى ان تعاون الدول لتقوية الامم المتحدة لا يتعلق فقط بالامم المتحدة كاطار تفاوض وتنسيق وانما بالامم المتحدة كلاعب له تأثير على القرار الدولي ايضا. الامم المتحدة هي لاعب في السياسة الدولية من خلال

<sup>21</sup> 'However, it is possible that the obvious need for international action to regulate the effects of economic globalisation on the future of life on our planet may actually extend the influence of governments. Is these effects are to be beneficial, governments, often working through international organizations, will have literally vital role to play. There are already many areas apart from human rights, such as global warming and climate change, the preservation of the oceans - including the fish supply, the husbanding of water resources and the problems of island states- or the campaign against desertification or against land mines, where intergovernmental cooperation is absolutely essential to succes' (Brian Urquhart, 'Between sovereignty and globalisation, where does the United Nations fit in?' The Second Dag Hammarskjold Lecture, Uppsala 2000, pp. 14)

السكرتير العام وطاقمه. للسكرتير العام تأثير ضعيف على تصرفات الاطراف في صراع معين اذا لم يتواجد هذا الصراع في اولويات الدول العظمى. ما نراه في الفترة الاخيرة هو تحفظ من قبل دول عظمى مثل الولايات المتحدة من دور سياسي للسكرتير العام للامم المتحدة، يريدونه فقط مسؤول اداري للمنظمة. وفقا لمادة ٩٨ ومادة ٩٩ من الميثاق يملك السكرتير العام دور سياسي مع سلطة مبادرة حقيقية. مادة ٩٨ تمنحه فرصة التدخل في نقاشات مجلس الامن او الجمعية العامة. اما مادة ٩٩ فتمنحه حق مبادرة دبلوماسية وفرصة تقييم لوضع معين اذا كان يحتاج او لا يحتاج الى معالجة على يد مجلس الامن. هذا الامر هو في غاية الاهمية لانه قد يضعه في صراع مع دولة عظمى تريد تجاهل او عدم اخذ موقف بالنسبة لوضع معين.

هذا يقودنا الى «ازمة دبلوماسية تعددية الاطراف» الذي تشير إلى تحفظ دولة عظمى من منظمة دولية لا تخدم مصالحها القومية وتعتبر عملها مسا في سيادتها القومية.



## ٢- أزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف

الامم المتحدة هي في الاساس اداة تستخدمها الدول من اجل التعاون المتعدد الاطراف. من خلالها، تتفاوض الدول حول الشروط الافضل لضمان الاستقرار والسلام، تعمل سوية في مشاريع اقتصادية، اجتماعية، وانسانية، وتقوم بالتنسيق فيما بينها في مجالات تعاون علمي وتقني. لكن هذا التعاون وهذه المشاريع تؤثر بدورها على تصرفات الدولة، وذلك لان الاختيارات التي نأخذها الان تعني استثناء اختيارات معينة في المستقبل (Path dependence). انضمام الدولة الى معاهدات ونظم دولية international regime يفرض التزامات وقيود على الدولة، ما سيحد من اختياراتها المستقبلية.

ان نهجاً تعددي الأطراف، مقارنة مع نهج احادي الطرف، هو امر جيد بحد ذاته اذا اعتبرنا انه يوفر تأثيراً مساوياً يجد تعبيراً له في المفاوضات<sup>٢٢</sup>. لكننا لا نستطيع التوقف هنا ولا بد من محاولة فهم اي القيم تُخدم في عملية قرار متعددة الاطراف، خصوصا ان البعض يصف عملية القرار المتعددة الاطراف الحالية في الامم المتحدة على انها سلطوية لان دولة عظمى تفرض رؤيتها وقيمتها.

لفهم تعددية الاطراف والامم المتحدة كاحد وسائل هذه التعددية ساتبنى منهجية وضع هذه التعددية ضمن اطار تاريخي معين والذي يتميز بعلاقات القوة على الساحة الدولية. الاهتمام هنا سيكون بالتغيرات الجيوسياسية والتي تتمثل بالاساس بصعود دول اسيوية مثل اليابان والصين. السؤال الذي ساطرحه هنا هو هل تتلائم هذه التغيرات

<sup>22</sup> 'Il existe un pouvoir egalisateur du multilateral, qui est la forme principale de la negociation et pondere de facon arithmetique le poids de chaque pays' (Pascal Boniface ; La France est-t-elle encore une grande puissance, Presses de Sciences Po, 1999. pp.42)

الجيوسياسية مع رؤية «دولة ذات القوة المفرطة التي تتعامل مع حالات اضطراب (disorder)؟ ام ان هذه التغيرات تتلائم اكثر مع رؤية تؤكد من جهة، ان هناك سلام اتفاقي Pax consortis على المستوى السياسي (بمعنى ان هناك مجموعة من الدول التي تتفق فيما بينها على ادارة العلاقات الدولية وان الامر يشبه الى حد كبير وضع اوروبا ما بعد مؤتمر فيينا ١٨١٥)، ومن جهة اخرى، تشير الى وجود وضع اوليغاركي على المستوى الاقتصادي الدولي، ينعكس بعلاقات «ثنائية الأطراف وجماعية»<sup>٢٣</sup> بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟

في هذا القسم نرى انه من الملائم التوقف عند مواقف الأطراف الرئيسية من دبلوماسية تعددية الأطراف مثل الموقف الأمريكي (التحدي الأمريكي) وموقف دول اخرى مثل الدول الأوروبية، اليابان، والصين التي تعتبر ان النظام الدولي دخل في فترة ما بعد «ما بعد الحرب الباردة»، بمعنى ان النظام الدولي اصبح متعدد الاقطاب. ومن ثم التركيز على جدلية النظام والعدالة.

## ١.٢- التحدي الأمريكي للأمم المتحدة

*“For much of the current decade then the United States found itself exercising a new de facto financial veto broader than any formally sanctioned by the Council’s voting procedures. Today, no aspect of the UN’s operation -from the scope of peace missions to the security of intelligence information, from the treatment of NGO’s at UN conferences to the use of UN insignia by US troops assigned to UN missions, from the intricacies of UN employment practices to its accounting procedures, from the day-to-day operations of its Office of Internal Operations to the treatment of*

<sup>23</sup> ‘collective bilateralism’ used by Marie-Claude Smouts, ‘International organizations and the inequality among states’ ISSJ 144 june 1995 pp.229-242

*private contractors to the UN-is immune from congressional scrutiny and financial threat“.(...)*

*“The US defiance of its duty to pay the UN represents unilateralism at its worst. This is unilateral action that undermines the rule of law without aspiring to create a viable new rule in its place“(...). “ This is unilateralism facilitated by the arrogance of power, a tool of ‘enforcement’ that bears no connection with plausible international norms“(...). This is unilateralism that attempts, with some success, to turn a multilateral forum intended to voice the views and needs of all into a branch office of the US Department of State“(...).” This is unilateralism as blunt club“<sup>24</sup>*

لقد رأيت ضرورة اقتباس نص Jose Alvarez في خصوص سيطرة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة-حتى وان كان ذلك طويل بعض الشيء- لما يريه من انتهاك من قبل دولة لمبادئ تنادي بها او تدعي انها من الاسس الرئيسية لنظامها السياسي. تمارس الولايات المتحدة اليوم حق فيتو يتعدى مجاله اجراءات التصويت في مجلس الامن، حق فيتو مالي يسمح بالتحكم بكل صغيرة وكبيرة في الأمم المتحدة. الصورة التي يعطيها Jose Alvarez لعمل الأمم المتحدة تحت سيطرة امريكية يمكن الاشارة اليها بعملية قرار سلطوية في اطار متعدد الاطراف (authoritarian Multilateralism). ازمة تعددية الاطراف او الطابع السلطوي للقرار داخل الأمم المتحدة بدأ مع ادارة الرئيس ريغان واخذ حدية وتطرف خطر في الفترة الاخيرة وصل لدرجة الابتزاز.

بخلاف ما يطرحه Jose Alvarez، تعتقد روزماري رايتز ان موقف ادارة ريغان لا يمثل قطيعة مع الماضي بل يمثل راديكالية جديدة في

<sup>24</sup> Jose E. Alvarez, ‘Multilateralism and its discontents’ EJIL 2000 vol.11 N0.2 pp.393-411 pp.406/407

السياسة الامريكية التقليدية<sup>25</sup>، فهي على حق لان الموقف الامريكي لم يتغير في توجهه الاحادي الجانب. كل ما في الامر انه اصبح اقل لطافة او اعتدالا وذلك لان الامم المتحدة لم تعد وسيلة سهلة لتمرير القرارات الامريكية. في لحظة اصبحت الامم المتحدة تتضمن امكانية معارضة للسياسة الامريكية فهي لم تعد تلائم العمل الامريكي الدولي. اصبحت الامم المتحدة عبئاً او عائقاً لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة واصبح من الافضل لها ان تعمل خارج نطاق المنظمة الدولية.

بعد انضمام الصين الشيوعية في عام ١٩٧٠ الى الامم المتحدة، وانتشار فكرة «نظام اقتصادي جديد»، اصبح موقف الولايات المتحدة معادي للامم المتحدة، اذ اعتبرت هذه الاخيرة «مكانا خطرا» او «قوة معادية» تريد المس بالسيادة الامريكية، بالمصالح الامريكية، وبالمبادئ والقيم الامريكية، من خلال طرح مشاريع ذات طابع «اشتراكي» او خلق نظم دولية (International regime) تقيد حرية السوق (مثال معاهدة قانون البحار ١٩٨٢ التي عارضتها الولايات المتحدة).

على الصعيد الداخلي الامريكي عملت مجموعة ضغط باسم The Heritage Foundation على نقد الامم المتحدة واعتبرت ان «عالما بدون الامم المتحدة هو عالما افضل». اهتمت هذه المجموعة بنشر عدة تقارير حول الامم المتحدة والتي تشير الى بيروقراطية الامم المتحدة، الى الفساد، وعدم الكفاءة، التي يتميز بها موظفي الامم المتحدة.

<sup>25</sup> "The commitment to the UN, which perhaps reached its high point with Eleanor Roosevelt's impassioned involvement in drafting the Universal Declaration of Human Rights in 1948, has always been associated with the sense that the UN is worth supporting because it embodies and projects US values. In 1945, the United Nations offered the United States an honorable platform for the exercise of its global influence and power- and its considerable philanthropic energies. The UN was the perfect vehicle for what Shirley Hazzard has characterized as a "concept of the 'international' which was- as it continues to be- at best a sort of benign unilateralism through which American policies would work uncontested for everybody's benefit" (Rosemary Righter, ibid, pp.218)

في اعتقادي ان راديكالية ادارة الرئيس ريغان ربما تعود الى اسباب خارجية، والى تراجع القوة الامريكية اقتصاديا وسياسيا في سنوات السبعينيات. حرب فيتنام وتوسع الاتحاد السوفييتي (دخول القوات السوفييتية الى افغانستان) على الصعيد السياسي-الاستراتيجي، والأزمة الاقتصادية التي تميزت بها هذه الفترة التاريخية، ساهمت في اعادة اعتبار الامم المتحدة لدى الولايات المتحدة كالوسيلة الافضل للعمل الدولي، ولذا تبنت الولايات المتحدة موقفاً أكثر عدوانية يهدف الى استعادة السيطرة على القرار الاقتصادي والسياسي الدولي.

وضعت الادارة الامريكية في عام ١٩٨٢ خمسة مبادئ في توجيهها للامم المتحدة: استعادة الولايات المتحدة تأثيرها داخل اطر الامم المتحدة، الدفاع عن القيم الغربية الديمقراطية، المطالبة بتعيين مواطنين امريكان في مؤسسات الامم المتحدة، العمل على تقليل عدد المؤتمرات والاجتماعات للامم المتحدة، وعدم قبول اية زيادة في ميزانية الامم المتحدة<sup>٢٦</sup>. وقد ترجمت هذه السياسة بانسحاب الولايات المتحدة من بعض مؤسسات تابعة للامم المتحدة مثل اليونسكو ١٩٨٣، او بالعمل على تغيير ايدولوجية «مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ليكون مناصرا لافكار غربية مثل اقتصاد السوق، عدم تدخل الحكومات، وعدم اقامة نظم دولية تحد من الحرية الاقتصادية.

بالنسبة للضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة على مؤسسات الامم المتحدة من اجل ان تقدم تقرير مالي عن فعاليتها، لم يكن ذلك دائما بهدف محاربة الفساد وجعل المؤسسة أكثر نجاعة. فقد سمح لها ذلك بالتحكم بميزانية اي مشروع جديد. حيث اصبح هناك حذر وتخوف من اثاره القوة الامريكية سواء تعلق ذلك بزيادة الميزانية لمؤسسة معينة او بتبني مشاريع جديدة. ما تذكره Alexandra Novosseloff في دراسة مهمة لها حول «اصلاح الامم المتحدة» بان الدول تميل الى ان تكون الامم المتحدة ذات نجاعة عالية باقل ميزانية،

<sup>26</sup> Ibid, pp. 212

وان تكون مساهمتها لميزانية الامم المتحدة محدودة قدر المستطاع مع المحافظة على هيبتها وسيطرتها داخل المنظمة<sup>27</sup>. هذا ينطبق على التوجه الامريكى بالنسبة للامم المتحدة منذ فترة ادارة ريغان: من جهة نرى اقتراح تعديل قانون في الكونغرس يطالب بقطع ٢٠٪ من مساهمة الولايات المتحدة للامم المتحدة اذا لم تغير طرق ادارة ميزانيتها (Kassebaum-Solomon amendment to the Foreign Relations Authorization Act ١٩٨٥)، ومن جهة اخرى حاربت الولايات المتحدة من اجل فرض سيطرتها داخل مؤسسات الامم المتحدة. وجب التذكير ان مساهمة الولايات المتحدة لميزانية الامم المتحدة العادية هي ٢٥٪ وللميزانية المخصصة لعمليات حفظ السلام هي ٣١٪. وان ميزانية الامم المتحدة تصل ١.٣ مليار دولار ميزانية عادية، و٣ مليار دولار ميزانية عمليات حفظ السلام. هذه الميزانية لا تمثل الا ٤٪ من ميزانية مدينة نيويورك و١.١٪ من الميزانية العسكرية الامريكية<sup>28</sup>.

في الفترة الاخيرة، اتخذت الولايات المتحدة وحليفها بريطانيا خطوات احادية الجانب بهدف تنفيذ قرارات مجلس الامن دون تصديق من مجلس الامن على هذا التنفيذ. فمثلا، بعد خروج مراقبي الامم المتحدة بخصوص اسلحة الدمار الشامل من العراق في شهر ديسمبر ١٩٩٨، قررت بريطانيا والولايات المتحدة القيام بضربات جوية، استنادا الى قرار ٦٨٨ لمجلس الامن. هذه الخطوة احادية الجانب تتعارض مع مادة ٢ فقرة ٤ من الميثاق الذي يحظر استخدام القوة، ومع مادة ٥٣ فقرة ١ التي تحظر اعمال تهدف الى تنفيذ قرارات على يد تسويات اقليمية او قوى اقليمية دون تصديق من قبل مجلس الامن. كذلك في كوسفو، حيث ادان مجلس الامن هجمات بلغراد على الالبان واعتبرها تهديدا للسلام ودعى «مجموعة الاتصال» Contact Group الى التفاوض للحصول على استقلالية

<sup>27</sup> Alexandra Novosseloff, La reforme des Nations Unies, Enjeux et perspectives, www.stratisc.org

<sup>28</sup> Ibid

اقليم كوسفو، وسمح لاستخدام القوة لحماية مراقبي المؤتمر الاوروبي للامن والتعاون، لكن لم يكن هناك تصديق من مجلس الامن على قصف الحلف الاطلسي ليوغسلافيا بعد فشل مفاوضات Rambouillet. قررت قيادة هذا الحلف قصف يوغسلافيا في اذار ١٩٩٩ وبشكل احادي الطرف.

تحدث الولايات المتحدة ليس فقط نظام الامم المتحدة وانما ايضا القانون الدولي بشكل عام. بالاضافة الى حرب العراق الاخيرة التي شكلت «انتهاكا فاضحا لقواعد ميثاق الامم المتحدة» على حد قول استاذ القانون الدولي، Thomas Franck، هناك عدة التزامات دولية لا تحترمها الولايات المتحدة (مثل اتفاقية جنيف للاسرى)<sup>29</sup> كما انها اصبحت عائقاً أمام تطور نظام قانوني «كوموني» او «تعاوني» كما ينعكس ذلك مع القانون الجنائي الدولي والمحكمة الجنائية الدولية.

بالطبع، لا يمكن تجاهل التحدي الأمريكي للأمم المتحدة بسبب موقع الولايات المتحدة في العالم. بعض خبراء العلاقات الدولية مثل وزير خارجية فرنسا السابق Hubert Vedrine<sup>30</sup> يقترح مقاربة النظام الدولي الحالي من خلال التركيز على القوة الامريكية وما يسميه «بالقوة المفرطة» hyperpuissance مصطلح «قوة عظمى» لم يعد ملائماً ويجب تبديله بمصطلح جديد «قوة مفرطة» هذا المصطلح استخدمه Hubert Vedrine ليشير الى ظاهرة جديدة تختلف عن «القوة الكبرى» التي تميزت بها دول اوروبية في مؤتمر فيينا، وعن «القوة العظمى» التي كانت في الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة. فالقوة المفرطة هي قوة في جميع المجالات بما في ذلك التقني والاقتصادي. هذا ما يؤكد ايضا زيغنيو برججنسكي، لا يوجد اية قوة أخرى تستطيع ان تنافس الولايات المتحدة في المجالات الاربعة -العسكرية، الاقتصادية، التقنية،

<sup>29</sup> Pierre Buhler, 'Les Etats-Unis et le droit international' Commentaire ; NO :103 automne 2003 pp.549-562

<sup>30</sup> Hubert Vedrine, 'Que faire avec l'hyperpuissance?' Le Debat N0.125 mai-août 2003 pp.5-16

والثقافية- الذين يشكلون اساس القوة العالمية. التميز في هذه المجالات الاربعة يمنح القوة موقع قوة عظمى عالمية».

في الاستراتيجية الامريكية، نستطيع ان نميز بين موقفين تجاه الامم المتحدة:

١- موقف امبريالي احادي الطرف: يسمى انصار هذا الموقف بالمحافظين الجدد ويتمسكون بقيم الديمقراطية الأمريكية، ويرون في القوة العسكرية وسيلة لنشر الديمقراطية واعادة صياغة العالم بشكل يضمن امن الديمقراطية الامريكية. يرى هؤلاء ان الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة اذا عرفنا القوة فقط بالقوة العسكرية وانها لا تحتاج الى الامم المتحدة التي قد تستغل في حالة الصراعات الثانوية. يمكن وصف هذا الموقف ايضا بالموقف الانتهازي اذ لا يلجأ صاحبه الى الامم المتحدة الا اذا لزم الامر.

٢- موقف لبرالي متعدد الاطراف: القوة العسكرية لتغيير نظام حكم سلطوي في دولة معينة تبقى الخيار الاخير. يفضل انصار هذا الموقف التغيير الداخلي للنظم السلطوية. يتبنى هؤلاء موقف انفتاح تجاه القوى الاخرى في النظام الدولي، ويعقدون أن الأمم المتحدة ضرورية لشرعية السياسة الامريكية. يركز هذا الموقف على الشرعية وعلى التنسيق مع القوى الاخرى.

هذا الاختلاف في الاستراتيجية يتلائم مع تمييز Joseph Nye بين قوة صلبة وقوة لينة. يرى جوزيف ناي ان في الجيوسياسية الجديدة ما بعد الحرب الباردة هناك اولوية «للقوة اللينة» Soft Power على «القوة الصلبة» Hard Power. «يوجد ممارسة للسلطة بواسطة وسائل اكثر جاذبية من الوسائل التقليدية. قد تحقق دولة اهدافها في السياسة الدولية لان دولاً أخرى تريد ان تلحق بها او ان توافق على وضع يقود الى نتيجة مماثلة». «تملك القوة اللينة لاستيعاب زملاء جدد ذات الهمية مثل القوة الصلبة التسلطية. اذا تمكنت دولة من ان تعمل بشكل يظهر ان قوتها تتمتع بشرعية عند الاخرين، فهي ستقابل بمقاومة أقل



لمطامحها. اذا كانت ثقافتها وايدولوجيتها جذابتان فالآخرون سيتبعون بشكل طوعي. اذا استطاعت ان تفرض قيم دولية تتلائم مع مجتمعتها، فانها ستتميل اقل الى تغيير ذاتها. اذا استطاعت ان تدعم مؤسسات تحد وتوجه فعاليات الدول الاخرى لما يتلائم مع الدولة المسيطرة، فان هذه الاخيرة لن تكون مضطرة الى ممارسة سياسة قمع باهضة الثمن»<sup>31</sup>. القوة الصلبة هي سلطة امر وفرض ارادة، بينما القوة اللينة هي شبيهة بسلطة الأهل الذين يعرفون التحكم وصياغة ادواق وقيم اطفالهم من ممارسة سلطة مباشرة.

لقد انتقد جوزيف ناي سياسة الولايات المتحدة الحالية حيث يرى ان الولايات المتحدة تستطيع دائما القيام بالحرب واستخدام وسائل دبلوماسية اخرى غير الامم المتحدة، لكن ذلك سيكون على حساب جاذبيتها وشرعيتها، وستكون التكاليف باهضة. في نظره، على الادارة الحالية ان تفهم ان مجلس الامن هو اطار نقاش بين الدول الكبرى، وان الفشل فيما يتعلق باعمار العراق لا يمكن ان يلقي على عاتق الامم المتحدة. فالفشل هو فشل الدبلوماسية ثنائية الاطراف بين القوى الكبرى التي تستخدم المنظمة الدولية<sup>32</sup>. كذلك يرفض جوزيف ناي موقف الادارة الحالية التي تقلل من اهمية دور الامم المتحدة في العراق ما بعد صدام حسين. فالمنظمات مثل الامم المتحدة هي وسيلة شرعنة للقوة العسكرية الامريكية الضخمة من خلال دعمها لقوتها اللينة<sup>33</sup>. سياسة الادارة الحالية اثارت النقاش حول التهديد الذي تمثله الامبرالية الامريكية للامن الدولي وصعوبة دعم سياسة الولايات المتحدة على يد دول ديمقراطية حليفة مثل تركيا والدول الاوروبية. لا يوجد في نظره وسيلة اخرى لاسترداد الولايات المتحدة لشرعيتها على الساحة الدولية غير الامم المتحدة.

<sup>31</sup> Joseph Nye, Soft power, Foreign Policy n0. 80 autumn 1990 pp.153-171

<sup>32</sup> Joseph Nye 'No, the UN is right for the job' International Herald Tribune (14 april 2003)

<sup>33</sup> Joseph Nye ibid

تنال القوة اللينة اهتماماً ملحوظاً حتى عند مختص في الجيوسياسية مثل زبغنيو بروجنسكي وهو يشير الى «التحكم بوسائل جديدة للقوة (التقنية، الاتصال، المعلومات، بالإضافة الى التجارة والرأسمال)». يقترح بروجنسكي ممارسة «هيمنة غير مباشرة» للقوة الامريكية والتي تعني «خلق اطار ملائم (...) على غرار النظام السياسي الداخلي للولايات المتحدة الذي تركز هيمنته على مبنى معقد من المؤسسات وقنوات وساطة اقيمت لاثارة التوافق ولتخفيف حدة الاختلافات وعدم التوازنات»<sup>34</sup>.

مصطلح القوة اللينة او الجانب الثقافي للقوة الامريكية يقود الى مصطلح الهيمنة بالمعنى الغرامشوي «احتلال الارواح والقلوب»، ويمكن تذكر مقولة للفيلسوف الفرنسي روسو «الاقوى ليس قويا لدرجة ان يكون السيد دائماً، اذا لم يحول قوته الى حق والطاعة الى واجب». يوضح روبرت كوكس ان الهيمنة في العلاقات الدولية لا تشير الى مبنى تسيطر فيه دولة ما وانما الى مبنى من القيم والافكار حول طبيعة النظام الدولي والتي تتبناها وحدات دولية او غير دولية. هذا يعني ان الهيمنة لا يمكن ان تكون الا غير مباشرة وان ما يحدث الان في الامم المتحدة ما هو الا عملية تسخير فظ لاجهزة الامم المتحدة لمصالح الإمبريالية الامريكية.

بعد التطرق للموقف الامريكي من دبلوماسية تعددية الاطراف والامم المتحدة، لا بد من التوقف عند مواقف القوى الصاعدة على اعتبار ان العلاقات الدولية تشهد تغيرات جيوسياسية مهمة تتمثل في انتقال ثقل الاقتصاد الدولي، إلى منطقة المحيط الهادي، وصعود الصين كقوة اقتصادية.

## ٢.٢- نهاية «ما بعد الحرب الباردة»

يظهر أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد انتهت والدليل على ذلك عودة لعبة القوة الكلاسيكية، وتحول القوة العالمية الى متعددة الاقطاب، موزعة بين الولايات المتحدة ومنافسيها مثل اليابان، روسيا، الاتحاد

<sup>34</sup> Cited by Pierre Hassner, 'L'Amerique et le monde: Theorie et pratique' Etudes, Octobre 1998 N0.3894 pp.293-303 pp.299

الاوروبي، والصين<sup>٣٥</sup>. قد تكون الولايات المتحدة اول هذه القوى لكن من الصعب عليها الاستمرار في الحفاظ على مركزها كقوة مهيمنة في النظام الدولي. فالولايات المتحدة، وان بقيت في موقع القيادة، لا تستطيع تجاوز دول كبرى مثل الدول الاوروبية، روسيا، اليابان، والصين. ثبت ذلك في مسألة اعادة اعمار العراق. كذلك، هذه الفترة انتهت في نظر اطراف رئيسية على الساحة الدولية والتي ترفض فكرة احتكار القرار السياسي الدولي بيد الولايات المتحدة. ففي اليابان<sup>٣٦</sup> وفرنسا<sup>٣٧</sup> والصين، تُسمع اصوات ومنذ ١٩٩٦ تؤكد نهاية فترة ما بعد الحرب الباردة لان النظام الدولي يتطور بسرعة تجاه نظام متعدد الاقطاب.

ما ذكر أعلاه يبرز من خلال تنشيط عمل مجلس الامن على اساس حوار امريكي-اوروبي وبشراكة روسية. بالنسبة لدول مثل فرنسا وبريطانيا، والتي تراجع قوتها على الساحة الدولية، فانها ترى في الامم المتحدة وسيلة لمضاعفة قوتها وهي تتمسك بشكل عام بالدبلوماسية المتعددة الاطراف. اما الدولة الالمانية، القوة الاقليمية الاولى في اوروبا، والمرشحة للدخول في مجلس الامن كعضو دائم، فهي قد تبنت، ومنذ تأسيس جمهورية المانيا الغربية، دبلوماسية تعددية الاطراف كوسيلة للتأكيد على القطيعة مع الماضي النازي ومع السياسة القومية الاستعلائية. تجسدت هذه الدبلوماسية في المشروع الاوروبي الذي يرتكز في الاساس على تفاهم الماني-فرنسي.

فيما يتعلق باليابان، تشهد هذه الدولة في السنوات الاخيرة صعوداً للقومية، لكن هذه القومية تأخذ حتى الان طابعاً إصلاحياً تجاه

<sup>35</sup> ibid pp.143

<sup>36</sup> Takahiro Shinyo, 'Reforming the Security Council: A Japanese perspective' in Ramesh Thakur (ed.) The United Nations at Fifty, Retrospect and Prospect, University of Otago Press and the Peace Research Centre, Research School of Pacific and Asian Studies, The Australian National University, Canberra, 1995, pp.201-215.

<sup>37</sup> André Fontaine, " Le monde est déjà multipolaire " Le Monde 09 décembre 2003

النظام الدولي والامم المتحدة. ينتقد الياباني، بروفيسور تاكاهيرو شينيو<sup>38</sup>، الوضع الحالي للامم المتحدة حيث تخضع لسيطرة الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الامن التي تتفق ضمناً فيما بينها. وفي نظره، يشبه وضع المنظمة الدولية الحالي مؤتمر فيينا ١٨١٥ (Pax Consortis). وهو يرفض هذه السيطرة على اساس ان الوضع الجيوسياسي الحالي (حيث ان مساهمة اليابان في ميزانية الامم المتحدة تطورت منذ بداية التسعينات لتحتل المرتبة الثانية بعد مساهمة الولايات المتحدة) يختلف عن الوضع الجيوسياسي ما بعد ١٩٤٥. هذا الاختلاف يبرر مطلب اليابان للدخول في مجلس الامن كعضو دائم. بالنسبة لليابان، الدخول في مجلس الامن سيمثل اعتراف المجتمع الدولي بمكانتها الحالية على الساحة الدولية.

طموح اليابان للحصول على عضوية دائمة في مجلس الامن، والذي سيعني مشاركتها في توفير قوة عسكرية لعمليات حفظ السلام، يصطدم مع مادة ٩ من الدستور الياباني حيث تتضمن رفضاً لاستخدام القوة، حتى في عمليات حفظ السلم الدولي للامم المتحدة. هناك حساسية من الداخل من الرأي العام الياباني تجاه بناء قوة عسكرية او المشاركة في عمل عسكري خارجي، وحساسية من الخارج من الدول الشرق اسيوية التي عانت من الاحتلال والاستعمار الياباني. من الصعب تحديد مدى تراجع فكرة اليابان كقوة مدنية عالمية على الصعيد الداخلي، لكن تسمع أصوات تطالب ببناء قوة عسكرية يابانية دون اي خوف، وبالأخص، تجاه مسألة كوريا الشمالية وقوتها النووية وما تمثله من تهديد للاراضي اليابانية. في عام ٢٠٠٢، طالبت منظمة السلام الاخضر الاتحاد الاوروبي بقطع علاقاته الثنائية مع اليابان بسبب رغبة اليابان في الحصول على السلاح النووي. وقد اكدت المنظمة ان اليابان تملك ما يعادل ٢٨٠٠٠ كيلغرام من المواد الاشعاعية، هذا اذا عرفنا ان لبناء قنبلة نووية هناك حاجة

<sup>38</sup> Takahiro Shinyo, Ibid, pp.201

<sup>39</sup> Eugene A. Matthews ibid pp.78

لخمسة كغم فقط من هذه المواد<sup>٣٩</sup>. التيار القومي المتصاعد داخل اليابان يريد ان تلعب بلده دور «دولة عادية» بمعنى ان يكون هناك دور لليابان في القرار السياسي الدولي. يدعو انصار التيار القومي الى رفض فكرة الاستمرار في تمويل عمل الامم المتحدة، البنك الدولي، والبنك الاسيوي للتنمية، دون ان يكون لليابان اي تأثير على القرار السياسي الدولي. لا تملك اليابان عضوية دائمة في مجلس الامن وليس هناك ياباني شغل دور رئيس البنك الدولي او مدير تنفيذي لصندوق النقد الدولي<sup>٤٠</sup>. كما ان اليابان قد وفرت ١٣ مليار دولار امريكي لقوات التحالف ضد العراق دون ان يكون هناك اي تقدير من قبل القيادة الكويتية او قوات التحالف<sup>٤١</sup>.

بالنسبة للصين، فحالتها مختلفة عن حالة اليابان. إنها قوة عسكرية ونووية اولا وترغب في ان تصبح قوة اقتصادية. في فترة حكم ماو تسي تونغ، شددت القيادة الصينية على اهمية القوة العسكرية من خلال تطوير القدرة النووية للصين، اذ اعتبرت ان البيئة الدولية عدائية، فتبنت سياسة ثورية، معادية للامبرالية، وتهدف الى المساهمة في تحرر اسيا وافريقيا من نير الاستعمار. في رأي الرئيس الصيني السابق Liu Shaohui، لا يمكن الاتكال على البروليتاريا الامريكية والغربية لانقاذ العالم، بل تمثل انتصارات حركات التحرر افضل قوة حليفة لهذه البروليتاريا<sup>٤٢</sup>. وقد طرأ تحول مهم في هذه السياسة منذ ١٩٧٩ عندما تسلم Deng Xiaoping رئاسة الحزب الشيوعي الصيني حيث لم تعد ترى القيادة الصينية خطر عسكري في البيئة الدولية. وفي رأيه، يمكن اصلاح النظام الاشتراكي من خلال الكفاءات، المعرفة،

<sup>40</sup> Eugene A. Matthews, 'Japan's New Nationalism' Foreign Affairs vol.82 N0.6 september /October 2003 pp.74-86 pp.83

<sup>41</sup> T.Shinyo, ibid, pp.206

<sup>42</sup> Edward Friedman, 'Maoist and post-Mao conceptualizations of world capitalism:dangers and/or opportunities' in Samuel Kim, China and the World, New directions in Chinese Foreign Relations, Westview Press, 1989, pp.55-85 pp.59

والتقنيات، وليس من خلال التشديد على الانتماء السياسي. هذا يعني انه اصبح هناك تفضيل للقوة اللينة اذا اردنا استخدام لغة جوزيف ناي. في الصين ما بعد ماوتسي تونغ، استبدل مفهوم الاممية بمفهوم المصلحة القومية، واستبدلت الاشتراكية بالقومية كاساس للسياسة الخارجية الصينية. تتحدث القيادة الصينية عن «قوة قومية شاملة» والتي تشير الى مجمل عناصر القوة، العسكري، الاقتصادي، والسياسي لبلد معين في فترة تاريخية معينة. في نظر القيادة الصينية «مركز التنافس الدولي الحالي هو القوة القومية الشاملة والتي تركز على القوة السياسية والاقتصادية»<sup>43</sup>.

الى اي مدى تعتبر الصين منافس استراتيجي للولايات المتحدة؟

على المستوى الاقتصادي، لقد زادت الصين صادراتها بثمانية اضعاف بين ١٩٩٠ و٢٠٠٣ حتى تصل الى اكثر من ٢٨٠ مليار دولار، وارتفعت صادراتها في مجال الالكترونيكا الى ٣٠٪ من مجمل الصناعة الاسيوية في هذا المجال. حصة الصين في حجم الصادرات العالمية يصل الى ٦٪. وفي ٢٠٠٣ ساهمت الصين ١٦٪ في نمو الاقتصاد الدولي اي بعد مساهمة الولايات المتحدة. كما ان الصين ولاول مرة قامت في عام ٢٠٠٣ بتمويل العجز في الميزانية الامريكية من خلال شراء ١٠٠ مليار دولار من السندات المالية الامريكية<sup>44</sup>.

تعد الصين منافساً استراتيجياً للولايات المتحدة في نظر عدد من مختصي العلاقات الدولية في الغرب («صراع الحضارات» صموئيل هانتغتون). وهناك من يقارن التطور الاقتصادي الصيني بحالة المانيا ما قبل الحرب العالمية الاولى. لكن من غير المتوقع ان تقوم الصين بتبني نفس المسار التاريخي لالمانيا وذلك لسببين:

<sup>43</sup> Yongnian Zheng, *Discovering Chinese Nationalism in China: Modernization, identity, and international relations*, Cambridge University Press, 1999, pp.115

<sup>44</sup> David Hale and Lyric Hughes Hale, 'China Takes Off' *Foreign Affairs*, November/December 2003 pp.36-55

- التجربة التاريخية للصين تحت قيادة ماوتسى تونغ حيث قادت فكرة بناء مركز قوة لنظام دولي بديل الى كارثة على الصعيد الداخلي.
- التداخل بين الصين والنظام الدولي من خلال العلاقات الاقتصادية والتجارية، لا بد بان يدفع بالقيادة الصينية الحالية الى دعم اختيار اصلاح النظام الدولي ليصبح ملائماً اكثر لمصالحها القومية. بالنسبة للعلاقة بين الصين والولايات المتحدة فان الصين تحتاج لاستمرارية نموها الاقتصادي الى ازدهار الاقتصاد الامريكى، كما ان الولايات المتحدة تحتاج في ازدهارها الاقتصادي الى التواجد في السوق الصينى، وتبنى سياسة احتواء ضد الصين من قبلها سيؤدى الى التخلي عن السوق الصينى الى قوى اخرى.

في رأى Yongnian Zeng، فإن استراتيجية الصين يجب ان تكون استراتيجية مشاركة وليس ردة فعل قومية تتمثل في رفض النظام كون قيمه ومعاييره غربية. وهو يوافق بعض الليبراليون الصينيون الذين يدعون الى التخلي عن مفهوم الجيوسياسية الكلاسيكية وتبنى فكرة الاتكال المتبادل بين الامم. تاريخ الصين الحديث وما احتواه من اذلال للشعب الصينى قد يشكل أساساً لتوجه قومي استعلائى لكنه سيحد من امكانية الصين لتصبح دولة عظمى. الوسيلة الوحيدة لتصبح فيها الصين دولة عظمى هي بان تكون دولة مناصرة للسلم والامن الدوليين. استراتيجية الصين هي استراتيجية مشاركة، لكنها تتضمن نقداً للنظام الدولي القائم. فهذا النظام اقيم في فترة لم تكن الصين فيه قوية لكي تشارك في صياغته، لذلك فهي تدعو الى بناء نظام دولي جديد اقتصادي وسياسي، يتجه نحو عالم متعدد الاقطاب وليس عالم مسيطر عليه من قبل الولايات المتحدة. على الصين ان تطمئن الأمريكان بخصوص مصالحهم الامنية من اجل عدم التخوف من صعود الصين ورؤيتها كتهديد للمصالح الامريكية. على الصين ان تعمل ضد الهيمنة الامريكية مع الاعتراف بدور الولايات المتحدة في العلاقات الدولية<sup>45</sup>.

<sup>45</sup> Yongnian Zheng ibid pp.150

تبنت القيادة الصينية موقفاً براغماتياً في محاولتها تأسيس القوة القومية الصينية على العنصر الاقتصادي. بما ان البيئة الخارجية مسالمة لهذا وجب توجيه السياسة الخارجية وفقاً للمصالح الداخلية والتي في مطلعها النمو الاقتصادي. تعزيز مكانة الصين يتطلب تقويتها اقتصادياً ورفع مستوى التعليم والتقنية (في الصين هناك ٢٢٠ مليون امي ما يعادل ربع اميي العالم)<sup>٤٦</sup>. ترى القيادة الصينية السياسية ان القرن الذي بدأ سيكون قرن التقنيات. نقطة التحول هنا تكمن في التخلي عن استراتيجية حرب الشعب الى استراتيجية تركز على التقنيات والى تحويل الصين من قوة يابسة الى قوة بحرية.

في نظام متعدد الاقطاب هناك احتمال افضل لان تسترد الامم المتحدة اهميتها كوسيلة تنسيق بين القوى العظمى. ومجلس الامن كمؤسسة جيوسياسية يجب أن يعكس التطورات الاخيرة في النظام الدولي. دخول اليابان والمانيا الى مجلس الامن لا يلقيا معارضة على اساس حجم «المساهمة المالية» للامم المتحدة (اليابان يعد ثاني مساهم، والمانيا الثالث)، وعدم وجود معارضة امريكية لدخول المانيا واليابان الى مجلس الامن يعبر عن رغبة القيادة الامريكية في مشاركة اليابان والمانيا في تكاليف المنظمة وعمليات حفظ السلام. تبقى المشكلة بالنسبة لدمقرطة الحياة الدولية وتمثيل عادل لدول الشمال والجنوب. من هنا المطالبة بادخال قوى اخرى مثل الهند، البرازيل، نيجيريا، و جنوب افريقيا لموازنة القوى بين الشمال والجنوب.

لكن، اصلاح الامم المتحدة عن طريق ادخال دول مثل اليابان او الهند لا يمكن ان يتجاهل تراتيبية اخرى الا وهي العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، او مسألة العدالة والتي تتمحور في موضوع التنمية ومحاربة الامبرالية. فاذا اخذنا بعين الاعتبار التغيرات

<sup>46</sup> ibid pp.121



الجيوسياسية وصعود الدول الآسيوية ماذا ستكون اثار صعود هذه الدول على مسألة العدالة. اليابان مثلاً عارضت فكرة «نظام اقتصادي دولي جديد» التي اقترحتها اطراف من العالم الثالث ومن الواضح انها قريبة من واشنطن في رؤيتها لمشكلة التنمية. الصين تبقى هي الدولة المؤهلة لمراعاة مسألة العدالة على الساحة الدولية، وذلك بحكم تاريخها الحديث وايدولوجتها الاشتراكية التي لم تعد ترى في الليبرالية نقيض لها بل اصبحت تشير الى اهمية تحقيق اهداف اجتماعية وتوجيه قوى السوق. في عام ١٩٨٠ اكد Deng Xiaoping ان السياسة الخارجية الصينية تهدف الى العمل على تنفيذ ثلاثة مهام: توجه ضد الهيمنة، الوحدة القومية، والتحديث. كما ان جزءاً من القيادة الصينية ما زال يعتبر الصين «دولة عالم ثالث» ليس بمعنى اقتصادي لكن بمعنى تحرري وضد الهيمنة والامبرالية. لكن، وحتى الان يظهر ان الصين تهتم اكثر في المسائل الاقليمية والاقتصادية من خلال تصرفها داخل مجلس الامن، حيث تأخذ موقفاً حيادياً في كثير من الامور الدولية اذ تكثر من الامتناع عن التصويت.

### ٣.٢- أمم متحدة صلبة وأمم متحدة لينة

في عام ١٩٨٧، اي قبل نهاية الحرب الباردة بقليل، فسر سنتلي هوفمان Stanley Hoffmann تراجع اهتمام الطلبة ومختصو العلاقات الدولية في موضوع الامم المتحدة بالتناقض بين الرؤية التي يحملها الميثاق وبين الواقع الثوري للعلاقات الدولية- صراع ايدولوجي بين الشرق والغرب وبين المستعمر والمستعمر. هذا الواقع الثوري شكل عائقا امام تطور نظام دولي معتدل يرتكز في الاساس على تفاهم بين الدول العظمى وعلى تقييد ذاتي لارادتها. توقع سنتلي هوفمان ان يتطور النظام الدولي نحو الاعتدال وذلك بسبب تعدد مجالات التنافس بين الدول ليشمل مجالات اخرى غير الدبلوماسية والعسكرية، وايضا بسبب تداخل نظام العلاقات بين

الدول والمجتمع المتخطي للحدود القومية ما سيساهم في تعزيز مكانة وعمل المنظمات الدولية<sup>47</sup>.

بالطبع، في ظل المبنى الفوضوي للعلاقات الدولية، يصعب على الامم المتحدة ان تعمل دون توافق بين اهداف واوليات الدول العظمى، لهذا ليس من المستهجن ان نرى اليوم ان الامم المتحدة لا تستطيع القيام باي عمل في صراعات تدخل نطاق المصالح الحيوية للدول العظمى مثل (تبييت في الصين، الشيشان في روسيا الفدرالية، والاراضي الفلسطينية بالنسبة للولايات المتحدة وحليفها الدولة العبرية). هذا الجانب الامني قد يفسر فشل الامم المتحدة. لكن برغم هذا الفشل من المهم تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في عمل الامم المتحدة، واعتبار عمل الامم المتحدة في مجال حقوق الانسان (الاستعمار والابارتهايد)، الاقتصاد، والامور الاجتماعية والبيئية، اكثر من مجرد مهام اضافية ملقاة على عاتق الامم المتحدة، اذ هناك ارتباط وثيق بين الجانب الامني والجانب الاقتصادي والاجتماعي تؤكد عليه اجتهادات تختلف في تخصصها او في الاطار النظري الذي تتبناه.

بخلاف سنتلي هوفمان الذي يهتم في التناقض بين رؤية الميثاق والواقع الثوري، يركز Martii Koskeniemi على جدلية النظام (والذي يشير الى سيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى) والعدالة (والتي تشير الى وضع مساواتي بين الدول) التي تتواجد حتى في الميثاق. فهو يرى

<sup>47</sup> In other words, a moderate world political system will require an expansion and strenghtening of international organizations, but it does not require - the kind of centralization of power that world federalists have envisaged. It requires that international organization, while continuing to be arenas and stakes, be allowed to develop greater autonomy, not in the sense of ceasing to be expression of the interests of particular states or other international actors but in the sense of also expressing what might be called systemic interests“(Stanley Hoffmann, 1987, Janus and Minerva: Essays in the theory and practice of international politics, Westview Press and Boulder, pp.308)

ان في عام ١٩٤٥، اهتمت الدول الكبرى بمسألة النظام وذلك بالتركيز على الجهاز السياسي في الامم المتحدة، مجلس الامن واهملت مسألة العدالة حيث لم تهتم بالامور الاقتصادية الاجتماعية والانسانية. في نظره، تأخذ جدلية النظام والعدالة طابع مؤسساتي بين امم متحدة صلبة Hard UN وامم متحدة لينة Soft UN. في الامم المتحدة الصلبة يسيطر مجلس الامن الذي له مسؤولية رئيسية في الامور الامنية (مادة ٢٤). في الامم المتحدة اللينة تسيطر فيها الاجهزة الاخرى للامم المتحدة التي تعمل تحت اشراف الجمعية العامة والتي تملك مسؤولية في المجال الاقتصادي الاجتماعي والانساني. علينا ان ننتظر حتى سنوات الستينيات لكي تحتل هذه الامور صدارة اجندة الامم المتحدة، ولكي تأخذ مسألة العدالة الاعتبار الذي تستحقه من خلال التركيز على التحرر من الاستعمار وعلى التنمية.

جدلية النظام والعدالة انعكست منذ الخطوات الاولى لخلق الامم المتحدة. استخدم مصطلح «الامم المتحدة» لأول مرة في عام ١٩٤٢ في اجتماع حضرته ٢٦ دولة متحالفة ضد قوات دول المحور (المانيا، ايطاليا، واليابان) في الحرب العالمية الثانية. انتهى هذا الاجتماع باعلان الامم المتحدة والذي سمي ايضا بالميثاق الاطلسي (The Atlantic Charter). في عام ١٩٤٣ تم التأكيد على المبدأ الاساسي للمنظمة الدولية، «المساواة السيادية»، في «اعلان موسكو» الذي صدر عن اجتماع لوزراء خارجية بريطانيا، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفييتي، وانضم اليهم وزير خارجية الصين في موسكو. أكد هذا الاعلان على ضرورة خلق منظمة دولية تركز على مبدأ المساواة السيادية للدول المحبة للسلام، الصغيرة والكبيرة منها. ومنذ البداية، لم يتم الالتزام بهذه «المساواة السيادية». ففي Dumbarton Oaks ١٩٤٤، خضعت المحادثات الى مرحلتين<sup>٤٨</sup>: تفاهم الدول الكبرى حول تنظيم الامم المتحدة ومن ثم الاجتماع مع الدول الصغرى

<sup>48</sup> A. LeRoy Bennett, International Organizations: principles and issues- Prentice Hall, Englewood Cliffs-New Jersey 6e edition

ومواجهة ضغوطها ومطالبها. اتفقت الدول الكبرى على منظمة مع اربعة اجهزة، مجلس امن، جمعية عامة، سكرتارية، ومحكمة. لم يتم ذكر مجلس وصاية ومجلس اقتصادي اجتماعي. اهتم ممثلو الدول الكبرى في ضمان سيطرتهم على عملية اتخاذ القرار داخل المنظمة وتم ذلك من خلال عضوية دائمة في مجلس الامن وحق الفيتو او مبدأ اجماع الدول الكبرى في حالة تهديد للسلم الدولي. في مؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٤٥ الذي جمع ٥١ دولة، صارعت الدول الصغرى، والتي وصل عددها الى ٢٨ دولة، من اجل توسيع مهام وصلاحيات الجمعية العامة التي اعتبرت الاضعف مقارنة مع مجلس الامن، من اجل اعادة النظر في تمثيل الدول في مجلس الامن، ومن اجل توضيح وتحديد مجال تطبيق حق الفيتو<sup>٤٩</sup>. ونجحت في الحصول على «الاعلان بخصوص الاقاليم غير المستقلة» حيث تضمن حقوق بالنسبة لشعوب هذه الاقاليم وبالتحديد التزام القوة المستعمرة بالعمل على تحسين مستوى الرفاه الاقتصادي، الاجتماعي، والسياسي، وايضا على جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي جهازاً رئيسياً مثله مثل الاجهزة الاخرى.

بحكم ضعفها، تبحث الدول الصغرى عن عالم يجمع بين النظام والعدالة، يوفر لها فرصة المشاركة وبشكل متساو مع الدول الكبرى، وهي رأّت في الامم المتحدة رغم جميع عيوبها انها الاداة المثلى لتحقيق موازنة بين النظام والعدالة. ربما من ابرز الامثلة لدول صغيرة اختارت الامم المتحدة كمركز لنشاطها الدولي هي جزيرة مالطا. يصل عدد سكان مالطا الى ٣٦٠٠٠٠ فقط، لكنها نجحت في لعب دور بناء في تبني المجتمع الدولي معاهدة قانون البحار وتطوير نظام خاص لاستغلال المصادر الطبيعية لقاع البحار. فقد اجتهدت ومنذ ١٩٦٧ في جعل قانون البحار في اولويات اجندة الجمعية العامة واقترحت اقامة لجنة لدراسة امكانية ادارة المصادر الطبيعية في قاع

<sup>49</sup> Stephen Ryan, 2000, The United Nations and International Politics, New York, St.Martii'n's Press pp.17

البحار وفي مناطق مائية اخرى خارج حدود السلطة القانونية القومية<sup>50</sup>. من هنا اتى اعتبار هذه المصادر «ارث عام للانسانية»، والذي عارضته إدارة الرئيس ريغان ١٩٨٢ حيث رأت به تهديداً لمبادئ السوق الحرة ومصالح الشركات الامريكية<sup>51</sup>. بالاحص ان تعبير «ارث عام للانسانية» يشير الى درجة من التضامن والى ضرورة خلق مؤسسات تدعم فكرة التعاون بين الدول.

مثال مالطا يقودنا الى اجتهادات جورج ابي صعب الذي لا يختلف عن مارتي كاسكنيمي في اهتمامه بالجانب المعياري للنظام ولكن يعالجه من اطار نظري مختلف يميز بين «قانون تعايش سلمي» Coexistence Law و«قانون كوموني» Community Law. القانون الكوموني يملك طابعاً معيارياً إذ يعد القانون أداة لصياغة المجتمع من خلال توجيه وتنظيم التغيير الاجتماعي. هذا يتطلب وجود مجتمع يشعر افراده بمستوى معين من التضامن ويتجلى ذلك من خلال بنى مؤسساتية تهدف الى حماية قيم وقواعد اجتماعية مشتركة. في تحليله لاهداف ومبادئ الامم المتحدة، يرى جورج ابي صعب ان على مستوى المبادئ ما زال الاطار يخضع لقانون التعايش السلمي: المساواة السيادية، الامتناع عن استخدام القوة (مادة ٢ فقرة ٤) حل النزاعات بشكل سلمي (مادة ٢ فقرة ٣). لكن رغم ان الاطار العام هو قانون تعايش سلمي الا ان هناك مجال للقانون الكوموني او قانون التعاون. بالنسبة للاهداف فانه يلاحظ ان من الطبيعي ان يكون هدف المنظمة الحفاظ على السلم والامن الدوليين الا ان هذا الامر عرض وكأنة امر مشترك وغير قابل للتجزأة، حيث كل دولة والمنظمة ذاتها لها مصلحة في حماية ذلك من خلال حل سلمي للصراعات (الفصل السادس) ونظام الامن الجماعي (الفصل السابع). هدف اخر للامم المتحدة هو العمل على تحسين النظام الدولي اي تحسين البيئة والعلاقات بين الدول. وهذا الهدف يتم العمل من اجله

<sup>50</sup> Mark Hong, 'Small States in the United Nations' International Social Science Journal June 144 1995 pp.277-287 pp.284/285

<sup>51</sup> Rosemary Righter, Ibid, pp216

من خلال تطوير التعاون السياسي في المجال السياسي والذي يرتبط وفقا للميثاق «بالتطور التقدمي للقانون الدولي وتجمعيه». والهدف الثالث هو دفع التعاون بين الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان حيث تقع المسؤولية هنا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى الجمعية العامة<sup>52</sup>.

ما ذكر أعلاه يجعلنا نعتقد أن اثر الحرب الباردة على عمل الامم المتحدة لم يأخذ اتجاه واحد. فقد فسح شلل مجلس الامن (الامم المتحدة الصلبة) المجال امام تنشيط مؤسسات اخرى مثل الجمعية العامة والسكرتير العام (الامم المتحدة اللينة). بالنسبة لجورج ابي صعب ادى شلل مجلس الامن الى ان تلعب الجمعية العامة دور وسيط للمجتمع الدولي (the oracle of international society). بسبب حق الفيتو، تحول مركز ثقل المنظمة الدولية من مجلس الامن الى الجمعية العامة كما تجلى ذلك في «الوحدة من اجل السلام» الذي اتخذ في حرب كوريا ١٩٥٠. وايضا في سنوات الستينيات، وإذ تحرر عدد كبير من الشعوب من الاستعمار ادى الى تغير توازن القوى بين الدول الغربية ودول الجنوب والتي اتت بمعايير جديدة وبرؤية جديدة للامم المتحدة. اعطت هذه الدول المستقلة حديثا اهمية كبرى للتحرر من الاستعمار تمثل في قرارات الجمعية العامة حول الاستعمار مثل قرار ١٥١٤ الذي اعتمد وثيقة التحرر من الاستعمار في عام ١٩٦٠. على الصعيد الاقتصادي شكلت هذه الدول مجموعة ٧٧ في عام ١٩٦٤ وبدأت تضغط من خلال «مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية» باتجاه نظام اقتصادي جديد يكون لصالح دول الجنوب.

قاد شلل مجلس الامن ايضا الى تفسير واسع لمادة ٩٩ على يد السكرتير العام<sup>53</sup>. بدأ ذلك مع تريغفي لي (١٩٤٦-١٩٥٣) في حالة فلسطين

<sup>52</sup> Georges Abi-Saab, 'Whither the International community' European Journal of International Law 9 (1998) pp.248-265 pp.256/258

<sup>53</sup> Stephen Ryan ibid pp.51\53

١٩٤٨ اذ ارسل رسالة الى الدول الاعضاء في مجلس الامن يحثهم على العمل في مواجهة ما اعتبره مساً بهيبة الأمم المتحدة. لم يقيم مجلس الامن بأية خطوة إلا انه تبنى اقتراحاً قدمه تريغفي لي بارسال الكونت برنادوت ليلعب دور وسيط بين الاطراف المتنازعة. وترأس برنادوت لجنة الهدنة Truce Commission المؤلفة من ٥٠٠ رجل لتشرف على خطوط وقف النار. في فترة الخمسينات طور داغ هامريولد (١٩٥٣-١٩٦١)، مفهوم «عمليات حفظ السلام» والتي تقع بين الفصل السادس (مادة ٣٣-٣٨) الذي يدعو الى حل المنازعات بالطرق السلمية والقرارات التنفيذية التي تركز على الفصل السابع (مادة ٣٩-٥١)، من هنا تسميتها بالفصل السادس والنصف<sup>٥٤</sup>.

حقيقة ان الميثاق لا يتضمن فقط الفصل السابع ونظام الامن الجماعي، بل الفصل السادس الذي يحث الدول على الحل السلمي لمنازعاتها، يفسر في نظر ستيفيان ريان قدرة الامم المتحدة في التعاطي مع مسائل السلم والامن الدوليين، وبالنتيجة نجاحها في تجاوز مصير شبيه بمصير سابقتها عصابة الامم. تستمد معظم عمليات حفظ السلم شرعيتها من الفصل السادس للميثاق: يعطي مجلس الامن صلاحية «البت في اي صراع او اي وضع الذي قد يقود الى خلاف دولي» (مادة ٣٤) ويمنح كل دولة-عضو ان تجلب صراعاً الى مجلس الامن او الجمعية العامة (مادة ٣٥) ويمنح المجلس سلطة «اعطاء توصيات بخصوص اجراءات وطرق تصليح للوضع» (مادة ٣٧).

مع نهاية الحرب الباردة، لم تعد ازمة الامم المتحدة تشير الى شلل مجلس الامن بل الى تنشيطه على يد الولايات المتحدة واستخدام وسائل الدبلوماسية المتعددة الاطراف لخدمة مصالحها، وهذا يعني تجاوز «دبلوماسية احادية الجانب معتدلة» (benign unilateralism) بلغة شيرلي هازارد. هناك تحفظ من الولايات المتحدة تجاه سكرتير عام للامم المتحدة نشط ومستقل، كما انها تحاول تهميش الجمعية

<sup>54</sup> Richard Falk, 'Explaining the UN's unhappy 50th Anniversary' in D.Bourantonis and M. Evriviades ibid pp.89-102 pp.94

العامّة والمؤسسات التابعة لها في لعب اي دور في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي وحتى الامني. يمكن رؤية ذلك في تفسير جديد لقرار ٣٧٧ «وحدة من اجل السلام». اعتبر هذا القرار في حينه انه ادخل تعديلاً من خلال الممارسة في العلاقة بين مجلس الامن والجمعية العامة، حيث اعطى للجمعية مسؤولية معينة في ادارة المسائل الامنية. يرفض انصار التفسير الجديد فكرة ان الجمعية العامة لها مسؤولية ايضا في حل المسائل الامنية وذلك على اعتبار ان هذه المسائل هي من مسؤولية مجلس الامن فقط. في حرب كوريا، شلل مجلس الامن فقط هو الذي سمح للجمعية العامة ان تتدخل في امور امنية.

تهميش الامم المتحدة في عملية اتخاذ القرار الدولي ادى الى اضعاف نهج تعددي الاطراف والى تحويل العلاقات بين الدول الغنية والفقيرة الى «علاقات ثنائية الاطراف وجماعية» collective bilateralism على حد قول ماري كلود سموتس. وبكلمات اخرى، تهميش مؤسسات الامم المتحدة التي سيطرت عليها ايدولوجية التنمية ومبادئ وقيم النظام العالمي فسحت المجال امام ليبرالية همجية من القرن التاسع عشر تؤمن بقوة السوق<sup>٥٥</sup>.

تقول روزماري رايت ان الدول تعودت ان تفصل بين تصرفاتها داخل الامم المتحدة وتصرفاتها في السياسة الواقعية حيث ان الدول التي لا تملك القوة والتأثير يمكن ان يتم تجاهلها وحتى التهجم

<sup>55</sup> 'Thus, The international law of development, the law of welfare, as Wolfgang Freidmann called it, Is stopped dead in its evolution: a progressive deconstruction of the law's normative structure can now be seen, together with a total about-turn in the opposite direction, towards policies of privatization, deregulation, and the dismantlement of all protections. These new strategies, in the 'spirit of the times', to favour globalization, with the World Trade Organization as their flagship, place themselves squarely in the pure tradition of the law of coexistence' (Georges Abi Saab, ibid, pp.265)



عليها دون عقاب<sup>٥٦</sup>. هذا يذكرنا باهمية الامم المتحدة للدول الصغيرة التي وفرت لها الامم المتحدة ولاول مرة قدرة تأثير على القرار السياسي على حد قول مارك هونغ<sup>٥٧</sup>. فقط في نظام الامم المتحدة -نظام ما بعد الامبرالية- تملك الدول الصغيرة فرصة تشكيل تحالفات حول مسائل تهمهم ومحاولة التأثير على سياسة الدول الكبرى. في نظام الامم المتحدة، تستطيع الدول الصغيرة الطعن في شرعية قرارات مجلس الامن اذا لم تحظى بتأييد باقي الدول غير الدول الدائمة العضوية، وبقدرتها ايضا التأكيد على ان قرارات الجمعية العامة رغم طابعها غير الملزم تعبر عن الارادة العامة للمجتمع الدولي.

---

<sup>56</sup> Rosemary Righter, *Utopia Lost: The United Nations and World Order*, New York, The Twentieth Century Fund Press, 1995 pp.215

<sup>57</sup> Mark Hong, *ibid*, pp.277

### ٣- استنتاجات

هناك من يشكك في امكانية اصلاح الامم المتحدة ويقترح اقامة منظمة دولية ثالثة<sup>٥٨</sup>. هذا يشير على الاقل الى عدم التنازل عن ضرورة وجود منظمة دولية، وذلك بسبب الطابع الفوضوي للمجتمع الدولي حيث من المستحيل أن تمنع دولة بمفردها نشوء كوارث مثل الحرب العالمية الاولى والثانية. وايضا يصعب على الدولة القومية ان تدير بمفردها توسع التجارة والعلاقات المالية وان تتعاطي بمفردها مع مشاكل ذات طابع مصلحة عامة في مجال البيئة والصحة.

الامم المتحدة نجحت بان تتأقلم في فترة الحرب الباردة كما يقر ستيفان ريان وعملية التأقلم تمت من خلال تعديلات على مستوى الممارسة. فالميثاق لم يتضمن كلمة مثل التنمية التي اصبحت تشير الى الايديولوجية المسيطرة في الامم المتحدة في سنوات الستينات والسبعينات. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة بدأت الامم المتحدة التعامل مع الصراعات الداخلية من خلال تغيير مفاهيمي تضمن الامن الانساني والتدخل الانساني.

في هذه الورقة، اردت التحقق من التحديات التي تواجه الامم المتحدة والتي ترتبط بتغيير بنى المجتمع الدولي. هل تتلائم الامم المتحدة كنموذج تعاون بين الدول لوضع دولي يتميز بتفكك الدولة على يد افراد ومجموعات ونظام اقتصادي معولم. ما توصلت اليه هو ضرورة التعامل النسبي مع التغيرات التي حدثت منذ نهاية الحرب الباردة، وان الامم المتحدة هي افضل وسيلة للموازنة بين المصالح القومية والمصالح العامة للانسانية ان كانت في مجال البيئة او في مجال الصحة. ما زالت الدولة ضرورية كاداة للتضامن الاجتماعي ولحل المشاكل الاجتماعية الناتجة عن العولمة الاقتصادية.

بالاضافة الى ذلك، لا يوجد تفكك للسيادة كما يتضح في التحدي الامريكي

<sup>58</sup> Maurice Bertrand, 'The UN as an Organization. A critique of its functioning' EJIL 1995 pp.349-359

للامم المتحدة ورغبة دولة عظمى في السيطرة على القرار السياسي والاقتصادي الدولي، كما في صعود الشعور القومي داخل دول اسيوية مثل الصين واليابان. يمثل التحدي الامريكي التحدي الاهم الذي تواجهه الامم المتحدة، لكن وفقا للاستراتيجية الامريكية الحالية فهي تتخط بين رفض الامم المتحدة كإطار للعمل الدولي وعدم التخلي عنها بسبب اهمية شرعية القوة او القوة اللينة. هذا يتضح مع مواقف لزبغنيو برجنسكي الذي يرى ان القوة اللينة مهمة للولايات المتحدة لكي لا تثير مقاومة مصالحها. كذلك نرى ان مختصي السياسة الخارجية الصينية يؤكدون ايضا على اهمية القوة الاقتصادية والتقنية. هذا يعنى اننا وبسبب التداخل الاقتصادي بين الدول العظمى سيكون هناك اعتدال من طرفها واتفاق حول النظام الحالي.

عملية التغيير للنظام لا ترتبط فقط بمسألة توازن القوى وهل سيكون هناك قوة موازنة للقوة الامريكية على الساحة الدولية كما كانت الحالة في فترة الحرب الباردة، بل تتعلق ايضا بمسألة الشرعية ودعم قيم النظام العالمي. لا يمكن تجاهل الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني في مسألة الشرعية كما حصل مع حرب العراق التي لم تنل موافقة المجتمع الاوروبي والعربي.

وفقا لمصطلح القوة اللينة ولمصطلح الهيمنة، دولة عظمى لا تستطيع الدفاع عن مصالحها القومية فقط من خلال استخدام العنف، وجب ان تضمن سيطرة على المنظمات داخل النظام من اجل نشر رؤيتها للعالم. يعد روبرت كوكس وهو من المدرسة الماركسية في الاقتصاد السياسي الدولي، ان «الهيمنة في العلاقات الدولية لا تشير فقط الى سيطرة دولة معينة على الدول الاخرى بل الى مبنى من القيم والمعايير ايضا له علاقة بطبيعة النظام الدولي. والهيمنة تخترق المجموعات الدولية وغير الدولية. في نظام هيمنة، تتمتع هذه القيم والمعايير بثبات نسبي حيث تعد بديهيات وان النظام الذي تدعمه هو نظام طبيعي. من الهيمنة ينبثق طرق عمل، وطرق تفكير عند الشرائح الاجتماعية المسيطرة في بلدان المركز»<sup>59</sup>.

<sup>59</sup> Robert Cox with Timothy Sinclair, Approaches to World Order, Cambridge University Press 1966 pp.99

ما ذكر أعلاه يشير إلى أن الولايات المتحدة هي في وضع اقل هيمنة وأكثر امبرالية اذا اخذنا بعين الاعتبار رؤية الدول والمجتمعات الاخرى، من هنا ضرورة تأكيد اهمية القوة اللينة للولايات المتحدة عند استراتيجيين امريكان والتي تعني تبني نهج دبلوماسي يرتكز على المؤسسات وعلى الامم المتحدة كوسيلة لشرعنة المواقف الامريكية.

## مراجع:

### Books:

- 1-Rosemary Righter, 1995, Utopia Lost: The United Nations and world order, New York, The Twentieth Century Press
- 2-Stephen Ryan, 2000, The United Nations and International Politics, New York, St.Martin's Press
- 3-Robert Cox with Timothy J.Sinclair, 1996, Approches to world order, Cambridge University Press
- 4-Zaki Laïdi, 1994, Un monde privé de sens, Paris, Fayard
- 5-Philippe Delmas, 1995, Le bel avenir de la guerre, Paris, Gallimard
- 6-Pascal Boniface, 1999, La France est-t-elle encore une grande puissance ? Paris, Presses de Sciences Po
- 7-Pierre de Senarclens, 1998, Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales, Paris, Armand Colin
- 8-Regis Debray, 1989, Tous azimuts, Paris, Odile Jacob
- 9-Yongnian Zheng, 1999, Discovering Chinese Nationalism in China: Mondialisation, identity and international relations, Cambridge University Press
- 10-Stanley Hoffmann, 1987, Janus and Minerva: Essays in the theory and practice of international politics, Westview Press and Boulder.

**Articles:**

- 1-Brenda Shaffer, 'Righting a UN wrong' The Christian Science Monitor 21 may 2003
- 2-Georges Abi-Saab, 'Wither the International Community' EJIL 9 (1998) pp.248-265
- 3-Martti Koskeniemi, 'The Police in the Temple, Order, Justice and the UN: A dialectical view' EJIL 6 (1995) pp.325-348
- 4-John Mearscheimer, 'The false promise of International Institutions' International Security, Winter 1994/1995 vol.19 N0.3 pp.3-49
- 5-Robert Keohane and Lisa Martin, 'The promise of Institutional theory' International Security, summer 1995 vol.20 N0.1 pp.39-51
- 6-Michael Mann, 'Has globalization ended the rise and the rise of the nation-state' in T.V Paul and John A. Hall, 1999, International order and the future of world politics, Cambridge University Press, pp.237-260
- 7-K.J. Holsti, 'The coming chaos? Armed conflict in the world's periphery' in T.V Paul and A. Hall, *ibid*, pp.283-310
- 8-Brian Urquhart, 'Between sovereignty and globalization, where does the UN fit in? The Second Dag Hammarskjold Lecture, Uppsala, 2000 pp.14
- 9-Jose E. Alvarez, 'Multilateralism and its discontents' EJIL 2000 vol.11 N0.2 pp.393-411
- 10-Pierre Buhler, 'Les Etats-Unis et le droit international' Commentaire, N0.103 automne 2003 pp.549-562
- 11-Hubert Vedrine, 'Que faire avec l'huperpuissance' Le Debat N0. 125 mai-aout 2003 pp.5-16
- 12-Joseph Nye, 'Soft Power' Foreign Policy N0.80 autumn 1990 pp.153-171

13-Joseph Nye, 'No, the UN is right for the job' International Herald Tribune (14 april 2003)

14-Pierre Hassner, 'L' Amerique et le Monde : Theorie et pratique' Etudes, October 1998, N0.3894 pp.293-303

15-Takahiro Shinyo, 'Reforming the Security Council : A Japanese perspective' in Ramesh Thakur (ed.), 1995, The United Nations at Fifty: Retrospect and prospect, University of Otago Press and the Peace Research Center, Research School of Pacific and Asian Studies, The Australian National University, Camberra pp.201-215

16-Bernard Esambert, 'De la guerre économique' Révue Française de Géoeconomie, N0.3 automne 1997 pp.55-72

17-Marie-Claude Smouts, 'Que reste-t-il de la politique étrangere' Pouvoirs, N0.88 1999 pp.5-15

18-Eugene A. Matthews, 'Japan's New Nationalism' Foreign Policy vol.82 N0.6 september/october 2003 pp.74-86

19-Edward Friedman, 'Maoist and Post-Mao conceptualisations of world capitalism: dangers and/ or opportunities' in Samuel Kim, 1989, China and the World, New directions in Chinese foreign Relations, Westview Press pp.55-85

20-Mark Hong, 'Small States in the United Nations' International Social Science Journal 144 june 1995 pp.277-287

21-James Rosenau, 'The adaptation of the Un to a turbulent world' in Ramesh Thakur, 1996, The UN at fifty, Retrospect and prospect, University of Otago Press, pp.229-240

22-Le Monde 09 decembre 2003

22-L 'Humanité 08 février 1986

### **Internet:**

1-Alexandra Novosseloff, 'La réforme des Nations Unies ; Enjeux et Perspectives ; [www.stratisc.org](http://www.stratisc.org)

تعقيب





## تعقيب

د. ناصر جاد الله\*

بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة من جهة والمعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي من جهة أخرى بحلول عام ١٩٩١، انهارت معه الآلية التي قام عليها النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي ارتكزت بالأساس على نمط ثنائية القطبية.

فرض هذا التحول جملة من المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية رسمت ما يسمى بالنظام الدولي الجديد والذي يتم تحديد آلياته طبقاً للرؤيا الأمريكية، الدولة التي تقود السياسة العالمية منفردة.

وهو ما يظهر جلياً من خلال السياسة التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء دول العالم الثالث عامة والعالم العربي خاصة، مستغلة غياب أي دور مؤثر وفعال للأمم المتحدة واستخدام المنتظم الدولي لإطفاء الشرعية على استخدامها للقوة العسكرية بموافقة غالبية أعضاء المجتمع الدولي، كما تجلى ذلك من خلال احتلال العراق والتعامل مع القضية الفلسطينية بالاستخدام المتوالي لحق الفيتو لإجهاض أي قرار فيه إدانة لإسرائيل، فأصبح بذلك النظام العالمي الجديد مصدر رئيسي لتهديد الأمن القومي العربي.

\* استاذ القانون والعلوم السياسية في جامعة تونس الأولى.

وهذا في رأيي ما كان ينقص الورقة الإستراتيجية التي تقدم بها الباحث كونها موجهة بالأساس للقارئ والباحث الفلسطيني، حيث لم يتم التعرض إلا من خلال إشارات عابرة للموضوع الفلسطيني على الرغم من إمكانية تناوله بعمق أكثر لعلاقته الوطيدة بمحاور الورقة دون أن يؤثر ذلك على الطابع الأكاديمي لها .

وكان ممكنا إثراء الورقة من خلال التعرض أيضا إلى الدعوات المتزايدة لإنشاء نظام مشرق أوسطي جديد حيث تعتبر هذه الدعوة موضوعا أنيا يهم المحاور التي تطرق إليها الباحث في العمق، فظهر نظام دولي جديد يهيمن عليه طرف واحد مسيطر يتصرف في شؤون العالم، ويطرح نفسه كحارس على الشرعية الدولية، ويفرض رؤية من خلال هيمنته على هيئته الأمم المتحدة محاولا إظهار هذه الهيمنة بصيغ ترتكز إلى القانون الدولي وهي في الواقع تشكل خرقا فاضحا لأبسط قواعد القانون الدولي، وتتسم بالمعيارية وازدواجية واضحة في التعامل مع القضايا العالمية، وفق ما تقتضيه المصالح الأمريكية، خصوصا أن الشرق أوسطية كانت مدخلا لتغيير النظام الدولي والذي يتطلب تغييرا في النظم الإقليمية القائمة في العالم، وخاصة المنطقة العربية التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للنظام الدولي . حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى مناطق نفوذ تابعة لها بالكامل بما يحرم دول وشعوب تلك المنطقة من أية قدره على المناورة، فتصبح تدور في الفلك الأمريكي إلى أطول فترة ممكنة من الزمان، فتحقق أمريكا هيمنتها على المنطقة من خلال الترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعد لها عبر سلسلة من الإجراءات، كالتدخل العسكري المباشر وفرض العقوبات أو التهديد باستخدامها مستغلة بذلك حربها المعلنة على الإرهاب، كأداة لتنفيذ مآربها وبحجة السعي لتسوية سلمية في الشرق الأوسط، وإضافة إلى ذلك تحقق تكريس الوجود الإسرائيلي في المنطقة باعتباره عضوا طبيعيا في النظام الشرق أوسطي الجديد .

ونظراً لانعكاس هذا الواقع على القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي عموما كان مهما ربطه بشكل أو بآخر بأزمة الدبلوماسية متعددة الأطراف التي تعرضت إليها الورقة بأسهاب وبأسلوب شيق وناجح .

كما أرى أنه كان من المفيد جدا عدم الاكتفاء بالإشارة إلى بعض قرارات

الجمعية العامة للأمم المتحدة والإتفاقيات والمعاهدات الدولية في عديد المواضيع من خلال الدراسة، بل تناولها بالتعليق ولو بأختصار والإشارة إليها وحتى إقتباس بعض نصوصها وتضمينها في هوامش الدراسة لما في ذلك من منفعة للباحث والمهتم تسهل عليه الرجوع للمصادر الأساسية لتلك القرارات والمعاهدات والإتفاقيات الدولية والأممية. خصوصا وأن الدراسة وإن كانت بالأساس في مجال العلوم السياسية إلا أنها تتعلق في عديد من جوانبها بلا شك في القانون الدولي، ما يتطلب إعطاء مزيد من الإهتمام والتركيز على النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وهذا من شأنه إعطاء قيمة إضافية لهذه الدراسة المهمة، فيبرز مواضع الخلل في النظام الدولي وكذلك الأزمة الحادة التي تعاني منها الديبلوماسية المتعددة الأطراف، وحالة الشلل التي أصابت مجلس الأمن بسبب الهيمنة الأمريكية. فأسباب الأزمة التي تعاني منها الأمم المتحدة حاليا وأن إختلفت مظاهرها هي أزمة مشروعية وشرعية المشروعية التي على أساسها يتم إتخاذ القرارات وعقد المعاهدات، والشرعية التي يتم فيها تنفيذ تلك القرارات والمعاهدات أي أن تلك الأزمة لها أساس قانوني بحت.

وهذا ما يجعل المطالبة الحالية لكثير من الأطراف الدولية بإصلاح الأمم المتحدة وإعادة النظر في هيكلية المؤسسات التابعة لها والمنبثقة عنها مطالبة عادلة ولها ما يبررها.

إلا ان كل ما سبق ذكره لا ينتقص من قيمة وأهمية هذه الدراسة الشاملة والدقيقة والتي ناقشت المسائل التي تناولتها في إطار منهج (تحليلي مقارن) ناجح، وحقق الهدف من الدراسة الذي هو البحث عن دور الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد وما يسود العالم من إضطراب وتغيرات على المستويات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

ووصفت الدراسة تصوراً شاملاً للنظام الكوني الجديد وتضمنت آراء وتوجهات سياسية في غاية الأهمية للباحث.

ويبقى هذا الموضوع بحاجة إلى مناقشات موضوعية مسؤولة يقوم ويشترك فيها باحثون متخصصون بغاية الوصول إلى تصورات ونتائج تفيد المخططين السياسيين، وتنور الرأي العام الفلسطيني بالخصوص بما هي الإستحقاقات التي تنتظره في ظل ظروف العالم المتغيره والمظطربه.

understood (as the opponents of Bush Jr. swear they have been). Unfortunately, power is a heady stimulant, and amnesia a common complaint among the powerful. The best hope for the future of the planet lies in an international community where hegemonic power will have been balanced once again, by one or more of the presumed candidates for great power status, in particular China or, if it finds its voice and the necessary courage, Europe.

administration, under these new conditions, has two options for the exercise of hegemonic authority. One of them is a gentle way, with the quest for at least apparent multilateralism, employed by presidents Bush Sr. as well as Clinton. Tribute continues to be paid to international institutions, notably the UN, and they are included in the deliberations that precede action, particularly of a belligerent nature. Allies are courted, extending beyond the basic Anglo-Saxon club and its hangers-on. The permanent Security Council members are particularly solicited and sought out for help or at least benevolent neutrality. International politics are carried out within the context and under the rules of international law as slowly and painfully elaborated over the centuries, and most notably through the twentieth century. This happened in the case of Bush Sr.'s Kuwaiti campaign, and even when Clinton led the Kosovo operation (to which Russia and China were both opposed, but softly, since they had long been consulted and informed of what was to be and what fruits they might expect). Where the two presidents failed to adopt a multilateral approach was, once again in the Israeli-Palestinian case. The other method is that of Bush Jr., whose unilateralism is flagrant, whose distaste for diplomacy and, especially, for the inclusion of reticent members of the international community is pronounced. This unilateralism has resulted in raising both shackles and widespread opposition, and actually endangered, not only the institutions which were created to manage the international system, but the peace of the world and the security of the very United States of America which had been effectively guaranteed in the days when international security was truly collective. Successive forthcoming US administrations will be faced with a choice, either reentering the diplomatic fray and attempt to sway and entice the United Nations and other multilateral venues, or using a carrot-and-stick combination of brute force and promises of favors. Hopefully, the lessons of the most recent phase will be well

Nicaraguan harbors) condemned by the World Court and world bodies. Massive US involvement in Afghanistan was covert, and relied heavily on logistical and financial support from Saudi Arabia, Israel and Pakistan in particular. This is an additional reason why progress towards a just resolution of the Palestinian problem was as difficult then as ever. As Soviet defeat and then collapse loomed, at the end of the 1980s, the US felt emboldened to try its hand at Palestinian-Israeli peacemaking, always keeping the UN at arms' length. But within another decade, and at the latest by September 11th, 2001, the US was once again greatly dependent on the same allies as in the 1980s (Israel, Saudi Arabia and Pakistan) in implementing its foreign policy objectives under Bush Jr. These included the worldwide 'war against terrorism' in the form of al'Qaida, that is to say, the attempt to bottle up the forces the US itself had decided to unleash twenty years earlier, but also in the drive to establish a new strategic hegemony in Central Asia and the Gulf region (occupation of Iraq) in both of which regions it was inheriting ex-Soviet spheres of influence. The effect of these shifts in policy on international law and organization are well known and nefarious. A year and a half after the invasion of Iraq, Kofi Annan, the UN Secretary General, could not but declare that war illegal, and it is only the reverses suffered by the US that have at least temporarily eased, if not the degree of loathing and contempt for that organization, but the virulence of their expression.

After the collapse of the Soviet bloc and the advent of unilateralism, stability, has been shown, became a much more complicated objective, since it was no longer structurally built into the international system as under bipolarity. Instead, it is something that must be sought out constantly and painstakingly, and which vanishes whenever the US decides to weigh in heavily as the uncontested hegemon, rather than going through the tested channels of international cooperation, including notably the UN system. Professor 'Asi shows that a US

independent, were now beginning to seek out and to stake out independent international postures. The non-aligned movement, which emerged from the Bandung conference of 1955, offered the nations of the third world the opportunity they had been seeking, to escape from the rather formalistic and artificial framework imposed by what had been defined as a cold 'war', and which in reality was a form of peaceful competition between the two superpowers, which were just as concerned to keep the peace between them as they were to further the interests of their proxies. The non-aligned movement flourished during the nineteen seventies and -eighties, in various forms and in various forums, including the UN General Assembly and even, thanks to the independent and anti-hegemonic policies of General de Gaulle after the end of the Algerian war in 1962, at the level of the Security Council. Some of the specialized agencies of the UN became literal tools of the non-aligned movement, in particular UNCTAD (the UN conference on Trade and Development) and UNESCO (which is why the US, followed by the UK, left it for two decades). The role of the African, Asian and Latina American states was, indeed, palpable until the early 1990s, with both the US and the Soviet Union courting them assiduously, based on their obsession with the east-west power balance. During the last decade of the cold war, the United States moved away from its engagement with the United Nations system, at the end of the Carter administration and through the eight years of the Reagan presidency. Stunned by its defeat in Vietnam, it found itself further challenged by revolutionary movements in Nicaragua and in Iran, both of which triumphed in 1979. The Islamic Republic of Iran in particular frightened the US and other western nations, which together backed Iraq in its invasion of Iran. At the same time, strong support was given to the so-called mujahidin in Afghanistan opposed to the pro-Soviet governments there, and then in resistance to the Soviet invasion. All of the actions taken by Reagan, in particular, were not only unilateral but in various cases (notably the mining of

The codification of international law and the creation of world bodies active in the political, socio-economic, legal and humanitarian fields was the answer to the killing of tens of millions of people during two world wars and a series of liberation struggles. It was, from the philosophical point of view, a worldly tribute paid to those victims. And paradoxically enough, the international institutions in question functioned as a forum for debate, and sometimes for decisions, during the period known as the cold war. The reasons why they (sometimes) functioned were surely negative ones, foremost among them the nuclear balance of terror. And the world, as long as its bipolar qualities were mutually accepted, was a structurally safer place than it had been since the beginning of the twentieth century, although wars centered in the third world (Vietnam, the Horn of Africa) occurred and resulted in millions of casualties.

In order to understand the evolution of the UN system and its global role, leading up to the present conundrum, it is necessary to grasp the movement of the world system as a whole during the period, as reflected by that and other international bodies. During the first two decades of the cold war, the UN was very much under the influence of the United States, which managed to mobilize it in its conflict with the Soviet bloc. The General Assembly's role in sanctioning the partition plan for Palestine, incidentally, is not a clear example of mobilization in the east-west struggle, but rather in that between the global north and south, since the Soviet Union voted and worked in favor of partition in 1947, whereas all of the States in the region concerned were opposed. The Korean War is the towering example of the UN's harnessing to American projects, partly because the Soviet Union found itself outmaneuvered in the Security Council, and partly because, in the wake of the world war, many countries had yet to regain their effective voice. Gradually, however, the UN came to reflect concerns that were proper to the newly independent countries in Africa and Asia, and to those in Latin America which, although formally



Russia in Abkhazia, Rwanda in the Democratic Republic of the Congo, and so on.

With the collapse of a half-century of international stability based on the bipolar world of the cold war, formal and informal interventions, sanctioned or unsanctioned, have multiplied, creating the 'turbulent world' described by the author of this monograph. As pointed out thirty-five years ago by Kenneth Waltz in his Neo-Realist manifesto, *Theory of International Politics*, the existence of two superpowers actually guaranteed a relatively peaceful international environment due to the famous 'balance of terror' between the US and the Soviet Union. Bandwagoning and balancing could be carried out within or between the two camps, with lesser states sometimes (but not always) permitted to defect. China broke with the Soviet Union; Hungary could not; France evicted Nato headquarters and troops from its soil; Chile and Nicaragua were forcibly preserved as integral parts of the US's Latin American hinterland. Ethiopia switched; Romania moved decisively out from the immediate Soviet orbit; and so on. Even more importantly, during the bipolar era erroneously designated as the 'cold war', the Non-Aligned Movement became highly influential in the global system, giving a powerful podium to the great third world leaders of the period, Nehru, Abdel-Nasser, Sukarno, Tito, whose dreams and, to a certain extent, whose policies gave immense hope to hundreds of millions of people across the world. Non-alignment, incidentally, had its practitioners in Europe as well in the persons of prime ministers Olof Palme in Sweden and Bruno Kreisky in Austria. Along with this complex interaction of disparate blocs, the UN gained in significance, not as an interventionist force, but as a forum for powerful, contradictory debate among equals, and as a body which, through its General Assembly and specialized agencies, labored mightily to right the imbalance between the world's tricontinental center (or global north: North America, Western Europe, Japan) and its tricontinental periphery (or global south: Latin America, Africa, Asia).

## Comment

*Roger Heacock*

Professor Joni 'Asi has written a concise and convincing piece of research on the role of United Nations in a world characterized by what are becoming 'post-international' relations. That they are no longer inter-national relations (that is to say, relations between nation-states) is testified to at a time when world leaders claim the right to act (and sometimes actually do act) unilaterally beyond their national borders, not only to preempt a threat, which is a historically recurrent phenomenon, but to install themselves for the long term inside the borders of another, theoretically independent state. The latter continues to bear the trappings and symbols of sovereignty (we are therefore not returning to the colonial era) and may even be able to carry out its own domestic and international economic relations (we are therefore not confronted with classic cases of neo-colonialism). The United States is well known for this 'post-international' posture with its interventions in dozens of places around the globe; but other, lesser powers have also taken to behaving this way, for example

---

\* Professor of History-Birzeit University.





## صدر حتى الآن من هذه السلسلة

١- لكي نتخطى الأزمة: نحو خطة استراتيجية جديدة للعمل الفلسطيني  
علي الجرباوي .....

٢- سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية  
فؤاد المغربي .....

٣- خصوصية نشوء وتكوين النخبة الفلسطينية  
حسن خضر .....

٤- من الجهاد إلى التعايش السلمي: تطور المفاهيم الإسلامية في  
السياسة والعلاقات الدولية  
رجا بهلول .....

٥- الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية  
محمود ميعاري .....

٦- الحق السعودي في جنوب النقب الفلسطيني  
محسن يوسف .....

The Myth of Camp David or the Distortion of the Palestinian Narrative -٧  
Helga Baumgarten .....

Prospects for and Obstacles to Achieving a Viable Palestinian State -٨  
Martin Beck .....

٩- اليسار الاسلامي - إطلالة عامة

..... نصر حامد أبو زيد

١٠- العلاقات العربية - العربية في ظل الهيمنة الأمريكية - رؤية استراتيجية  
..... حسن نافعة

١١- الأمم المتحدة وأزمة الدبلوماسية المتعددة الأطراف

..... جوني عاصي



## معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية

نشأ معهد الدراسات الدولية في جامعة بيرزيت بهدف رعاية برنامج الماجستير في الدراسات الدولية، والذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤، ويشتمل على مواد أكاديمية في حقول السياسة والتاريخ والاقتصاد والقانون. ويقوم المعهد بتقديم خدمات أساسية للمتخصصين في مجال الدراسات الدولية، وخصوصاً طلبة برنامج الماجستير وأعضاء الهيئة التدريسية. يضم المعهد مكتبة متخصصة، ويرعى إقامة برامج تدريبية متنوعة تمنح الطلبة الفرصة لصقل خبراتهم الأكاديمية وإكسابهم المهارات العملية الضرورية للتميز في مجال التخصص. ويعمل المعهد على إتاحة الفرص أمام المتخصصين في مجال الدراسات الدولية للقيام بأبحاث ودراسات، وللتواصل مع نظرائهم في الجامعات المختلفة، ولفتح المجال لإجراء نقاشات معمقة للقضايا الدولية المعاصرة. يقوم المعهد بشكل دوري منتظم بتنظيم مؤتمرات وندوات أكاديمية دولية ومحلية متخصصة وعقد ورشات تدريبية داخل وخارج البلاد.

وللمعهد سلسلة منشورات خاصة يأتي هذا الكتاب ضمنها.